

# مطلع النَّيِّرَيْنِ فيما يتعلق بالقُدْرَتَيْنِ

تأليف

العلامة محمد بن محمد الأمير المالكي

١١٥٤-١٢٣٢هـ

تحقيق

سعيد عبد اللطيف فودة

منشورات الأصلين

[info@aslein.org](mailto:info@aslein.org)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حقوق الطبع محفوظة

(الطبعة الأولى)

(١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م)

منشورات الأصلين

[info@aslein.org](mailto:info@aslein.org)

مَطْلَعُ النَّيِّرَيْنِ

فيما يتعلق بالقدرتين

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي خلقنا في أحسن تقويم، وكلفنا بعدله وأرشدنا إلى الهدى التام السائق جنس البشر إلى كمالهم، والصلاة والسلام على من أظهر الله تعالى على يديه هذه الهداية، وعلى آله ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد،

تدور هذه الرسالة حول مبحث مهم من مباحث علم أصول الدين، وهي مسألة الأفعال الإنسانية، والتكليف، والشروط العقلية المصححة للتكليف، يشرح فيها المؤلف العلامة الأمير مواقف الأعلام من هذه المسألة، ويبين آراء المذاهب الإسلامية فيها.

وكان السبب في كتابة العلامة محمد بن محمد الأمير الكبير (١١٥٤- ١٢٣٢هـ/ ١٧٤١-١٨١٧م) هذه الرسالة، أن سؤالاً رفع إلى شيخه الإمام نور الدين أبو الحسن علي بن أحمد بن مكرم الله العدوي، فأمره أن يكتب جواباً عنه، لضيق وقته وانشغاله، وأفاده فوائد بلسانه ليرفقها مع ما يكتب، فكانت هذه الرسالة القيمة.

قال العلامة الأمير في مقدمة الرسالة هذا المعنى: «فزين حفظه الله [تعالى] على وفق عادته الطروس بسطور الجواب، وحقق القول وكشف الحجاب. غير أنه أدامه الله -لاشتغاله بما هو أولى وأهم وأنفع وأعم- دفع إليّ مسودة الجواب التي نمقتها يده الكريمة، وأفادني أموراً باللسان من عباراته النظيمة، وأمرني بضمّ ذاك لذلك، فامتثلت للخدمة، وشمّرت

عن ساعد الجد والهمة، وجمعتها في هذه الكراسة، مع أمور آخر أفادنا إياها في مواضع جمة، لتتم الفائدة.

ولما وفقت للإتمام، سميتها [مطلع النيرين فيما يتعلق بالقدرتين]. وهذا يدل على حرص العلماء الأعلام على الأخذ بيد تلامذتهم، والترقي بهم في مراتب العلوم، ولذلك ترى أن هذا الشيخ الإمام لما رفع إليه السؤال، أحاله إلى بعض تلامذته، وتأمل مقدار محبة هذا التلميذ البار، وهو العلامة الأمير لشيخه وأستاذه، كيف يوقره ويستفيد منه، ويكمل ما بدأه من أعمال العلم والخير. وهكذا ينبغي أن يكون المشايخ والتلاميذ.

وقد حرصت في هذا التحقيق على الأمور التالية:  
الأمر الأول: إخراج النص على أحسن صورة ممكنة في الوقت والظرف الذي عملت عليها فيه.

الأمر الثاني: اختيار أحسن العبارات عند اختلاف النسخ.  
الأمر الثالث: تصحيح بعض المواضع المشككة أو التي تحتاج للتصحيح، مع الإشارة إلى ما زدته بين القوسين المعقوفين [.....].  
الأمر الرابع: لم أكثر من التعليقات، بل حاولت تقسيم الفقرات وتمييزها، ليكون هذا الأمر نفسه معينا للقارئ على فهم النص، دون حاجة إلى كلام زائد ما أمكن.

الأمر الخامس: ضبطنا العبارات والكلمات التي من رأينا من المهم ضبطها لتعين القارئ على الفهم والتدبر الصحيح.

الأمر السادس: ما كان خطأ ظاهراً، إما في الكتابة من الناسخ أو

غيره، أو في النقل عن بعض آي القرآن، ونحو ذلك، أثبتنا الصحيح منه، ولم نلتزم الإشارة إلى خطئه.

الأمر السابع: قمت بوضع عناوين لتوضيح مباحث الرسالة، ولتنبيه القارئ على المعاني المذكورة فيها. وجعلتها بين معقوفتين [...].

وأرجو أن أكون بذلك قد أخرجت ما فيه فائدة وإعانة لطلاب العلم والباحثين على فهم المسألة والتدبر فيها، والنظر في آراء العلماء والمذاهب، لزيادة التدبر والتفهم.

والله الموفق وعليه التكلان

كتبه

سعيد فودة

وليس لنا إلى غير الله حاجة ولا مذهب

## ترجمة العلامة محمد الأمير الكبير

اسمه: هو الإمام العلامة العمدة الفهامة صاحب التحقيقات الرائقة والتقاريرات الفائقة أبو عبد الله وأبو محمد : محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز بن محمد السبناوي المالكي المغربي الأصل، المصري الدار الأزهرى، الشهير بالأمير.

وهذا اللقب لقب جده الأدنى أحمد، وسببه أن أحمد وأباه عبد القادر كان لهما إمرة بالصعيد، واشتهر هو أيضاً بالأمير الكبير.

ولادته ووفاته: ولد سنة ١١٥٤هـ الموافق ١٧٤١م، وتوفي سنة ١٢٣٢هـ الموافق ١٨١٧م.

وقد ولد بناحية سنبو، وإليها نسبته، وارتحل إلى مصل مع والدين وهو ابن تسع سنين، وكان قد ختم القرآن، فجوده على المنير على طريقة الشاطبية والدررة، وحجب إليه طلب العلم. فأول ما حفظ متن الآجرومية وحضر دروس أعيان عصره، واجتهد في التحصيل، فمهر وأنجب، وتصدر، لإلقاء الدروس في حياة شيوخه، ونما أمره واشتهر فضله، خصوصاً بعد موت شيوخه.

وشاع ذكره في الأفق، وخصوصاً بلاد المغرب.

مشايخه:

من مشايخ الإمام العلامة نور الدين أبو الحسن علي بن أحمد الصعيدي العدوي المالكي. ومنهم شيخ الشيوخ ذو التأليف المفيدة في

الفنون العديدة السيد محمد البليدي المالكي، وهو من مشايخ الشيخ العدوي. ومنهم الشيخ المغربي سيدي التاودي بن سودة أبو عبد الله محمد التاودي بن الطالب بن علي بن قاسم بن سودة المري الفاسي. ومنهم نور الدين أبْن الحسن علي بن محمد السقاط المالكي، ومنهم الشيخ حسن بن إبراهيم الجبرتي الحنفي، ومنهم الشيخ جمال الدين سيدي يوسف الحفني، ومنهم شيخ الشيوخ أبو عبد الله بدر لدين سيدي محمد الحفني، وهو أخو الشيخ يوسف. ومنهم شيخ الإسلام شهاب الدين الشيخ أحمد الجوهري الكبير، ومنهم الشيخ عطية الأجهوري البصير. وغيرهم.

#### تلامذته:

وهم كثيرون: منهم ابنه الشهير بالأمير الصغير، ومقري درسه الشيخ محمد الصفتي المالكي الأزهري، والشهاب أحمد منة الله الأزهري، ومصطفى المبلط، والسيد محمد بن صالح البنا الإسكندري، والشمس محمد الخضري الدمياطي، والشمس محمد بن صالح السقاعي، والنور علي بن عبد الحق القوصي، ومصطفى البولاقي، وعلي سالم اللقاني، وحسن العطار شيخ الجامع الأزهر، وعثمان بن حسن الدمياطي، وعلي النجاري، والجمال محمد الفضالي، والسيد حسن القويسني، وأحمد بشارة الدمياطي الشافعي. وكل هؤلاء مصريون.

ومنهم : الوجيه عبد الرحمن بن محمد الكزبري الحفيد مكاتبه من مصر لدمشق، وابن عابدين الدمشقيان. ومنهم الشمس محمد التميمي التونسي، ثم المصري، والشيخ محمد الكتبي الكبير الحنفي، شيخ الإسلام بمكة، والشيخ عبد الغني الدمياطي المكي، والشيخ يوسف الصاوي

الضرير المدني، والأخوان محمد وأحمد المرزوقيان المكيان، وعلي بن الأمين الجزائري.

أهم كتبه:

صنف عدة مصنفات أغلبها متداول بين أيدي الطلبة: منها المجموع: جمع فيه الراجح من المذهب المالكي، وشرحه أيضاً، وشرح مختصر خليل، وحاشية على المغني لابن هشام، وحاشية على شرح شذور الذهب، وحاشية على الفوائد الشنشورية، وحاشية على شرح الملوي على السمرقندية، وحواشي على المعراج وإتحاف الأنس في الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس، وتفسير سورة القدر.

وقد جمع بعض تلاميذه أسماء مؤلفاته كلها في جزء لطيف سماه إرشاد أهل العرفان لأسماء مؤلفات الأمير الحسان.

قال عنه المؤرخ الجبرتي: كان رقيق القلب، لطيف المزاج، ينزعج طبعه من غير انزعاج، يكاد الوهم يؤلمه، وسماع المنافر يوهنه، ويسقمه<sup>(١)</sup>.

(١) استفدت هذه الترجمة وما فيها من معلومات، من بُت العلامة محمد الأمير الكبير، المسمى بـ«سد الأرب من علوم الإسناد والأدب»، الذي اعتنى به العلامة محمد ياسين بن عيسى الفاداني المكي، وهو مدرس في دار العلوم الدينية في مكة وكتب عليه «نهاية المطلب تعليقات على سد الأرب أو إتحاف السمر بأوهام ما في ثبت الأمير»، وقد أهداني نسخة منه أحد طلاب الشيخ عبد الله بن حاج عبد الرحمن كلمتن، وهو يرويه عن شيخه، وهو ماليزي من كلمتن، وذلك في سنة ٢٠٠٦م في أثناء مشاركتي في مؤتمر هناك، وقد قرأه الشيخ عبد الله على الشيخ الفاداني صاحب التعليق، وعليها إجازته له وختمه. وكتب له الشيخ الفاداني: «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله وحده، أما بعد، فقد حضر لدي الأخ عبد الله بن عبد الرحمن كلمتن، في قراءة هذا الثبت وتلقى عني مسلسلاته، وأجزته خاصة به بأسانيدي في الدر الثير حرر في ٢٧/١/٧٧. المجيز محمد ياسين بن عيسى».

## النسخ المعتمدة في هذه الطبعة

اعتمدت على نسختين اثنتين:

## النسخة الأولى: أ

وهي من مكتبة مكة المكرمة، رقم المخطوط ٣٨ توحيد، الرقم العام ٢١٤. اسم المخطوط: مطلع النيرين فيما يتعلق بالقدرتين، تأليف: محمد بن محمد الأمير المالكي. عدد الصفحات: ٢٥ صفحة.

اسم الناسخ: سعد علي عثمان.

تاريخ النسخ: تم نسخها يوم الجمعة، ٧ شعبان، سنة ١٣١٠هـ، كما هو مثبت على الصفحة الأخيرة منها.

بسم الله الرحمن الرحيم  
 بحمد الله الذي لا يموت ولا يضره بالعبادة والافتقار  
 قد علمت الاختيار والافتقار من غيري وتعلمت من غيري  
 بأمره وأمره وأمره وأمره وأمره وأمره وأمره وأمره  
 على الله عليه وعلى آله ما قضيت من كتابه الحق لا يورثه ولا يورثه  
 كما لم أقول من أوزارها وسر تسلطها على يوم الدين  
 أما بعد فقد رجع سواد مشغول بأفعال العبد وقد تحلى به  
 فيها وما يتعلق بذلك من اختياره كسب مع إيمانه  
 لحضرة الأنس عين التحقيق وعين الشافعة أفضل من جمع  
 دور المعافاة قد صدق الانفاذ بيها أنه قد تشرعت الدار  
 كما ذكرها الصانع بشأنه في مجال العلوم بعد أن قدمت  
 ومنورا لها والعزم بعد أن كسفت في طريق الإلهام والأول  
 وموضع كوكب بكتفي الشبهات وشرح الدلائل في شمسنا  
 ودرجنا وشيخ مشايخنا وصريهم الأمام نور الدين أبو الحسن  
 علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله العبد لله لا يزال فوق المروءة  
 لفعلا معنا للعبادة كما ترك أدي قرآن ما حكمت من شغف  
 الأسكن ونفسنا بالذلة والتسليم ولا حدث قلبنا من تصب الأقال  
 من قنلا أشهد بالله ما هتأ بشر أن هذا الأمل في حذر يوم  
 أنا الفهم صبا إن دهره سعد فلا منعتك للصور بالقصد قدود  
 فعدت وكسرت عن ساعد الجهد وأتعبت من رزم قنات شيخ دكتور

الصفحة الأولى من المخطوط أ

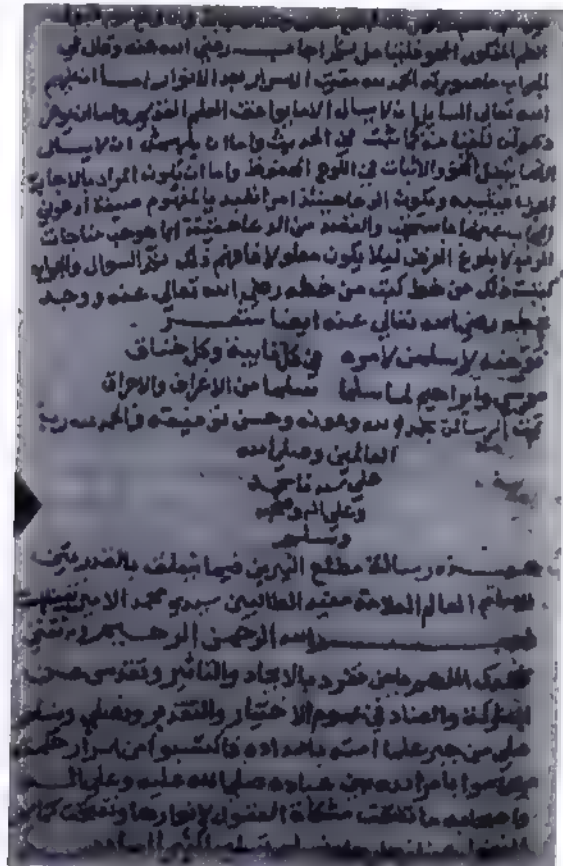
وكيف ذلك ضلالة غايت قصده انبات شوقه مدخل  
 غير لما تردى وحيث كانت خدمية فليمن من العبد  
 شتى وانما حيث كانت له من مخلوقة لمعدتها انبات  
 لمخلوقه لله تعالى فامعق كونه مدخلا فاشد امت العبد بالعلمه  
 هذا كلام لا يتفق فمردعت في بعضهم قال توجب زيادة  
 ومردفها ليس بجوع جاع وعليه انه لا يخلصه كل شخص  
 من الجوع وتوكله كمال لا تقوى حتى يرد عليه ثم قد  
 تمت ان لا مدخله لا يحتمل الا شريك ولا يكون سببا  
 صحيح وانما يختار هذا مجبور باطنا واذلا لاختلاف  
 الجبر الباطني من هو لا زامه غير ولا تدوم وضيقه وقور اسأل  
 ذكرا ما ذكر في الوفاء المتحرر صحيح حواه ان بعضه صحيح  
 وبعضه غير صحيح على ما تبين وتوكله وما الفرق بين الماتريد  
 الخ قد علمت انه لا فرق وانما الخبر الاختيار يصح تفسيره  
 بتفسير متعدد وعليه ما يعلو به على كل تفسير من حيث  
 الخلق والحل وكان ينبغي لهذا المسائل ان يسأل من حقيقة  
 او لا يستعده ثم بحث عن احكامه وفي هذا القدر كفاية  
 لمن كان له قلب اوفى السمع وهو سميع وصلى الله على سيدنا محمد وآله

وصحبه وسلم

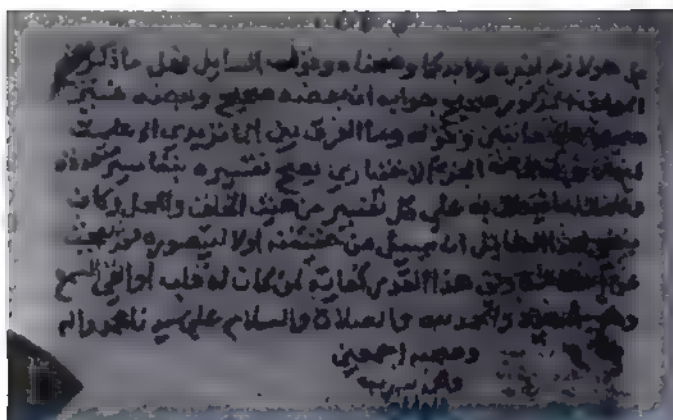
وكان الفراغ من هذه الرسالة في يوم الجمعة ٢ شعبان ١٣١٠ هـ في راقعة بعد  
 صلاة

## النسخة الثانية: ب

تتألف من واحد وعشرين صفحة، ويبدو من خطها أنها قديمة، إلا أن فيها صفحة ناقصة غير مصورة، ولا يوجد بينها وبين النسخة السابقة الكاملة فروق مؤثرة، كما يمكن رؤيته من المقارنات في الهوامش. ولكمال النسخة أاعتمدتها أصلا، على أنها أدق في غير موضع. وهي موجودة في ضمن مجموع، من الورقة ١٨ ولغاية الورقة ٢٨، في إحدى وعشرين صفحة.



الصفحة الأولى من النسخة ب



الصفحة الأخيرة من النسخة ب

[النصُّ المُحَقَّق]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

• [كلام للشيخ الصبان في حاشيته على جمع الجوامع]

قال العلامة الشيخ الصبان في حاشيته على مقدمة جمع الجوامع، بعد

كلام، ما نصه:

«وقد علم مما ذكر أن الفعل يطلق على:

- المعنى المصدرى

- والحاصل به

وبه صرح الكمال، وغيره أيضاً.

وإنما كان الإيقاع أمراً اعتبارياً؛ لأنه عبارة عن تعلق القدرة بالمقدور، ويعبر عنه في جانب الحادث بالكسب، وبالمقارنة، ولا يتعلق الخلق بالأمر الاعتباري؛ لأنَّ الخلق تعلق القدرة بوجود الشيء، والأمر الاعتباري لا يوجد.

فإذا فعل الإنسان فعلاً لتحريك يده فهناك أمور أربعة:

- أمران وجوديان، مخلوقان لله تعالى، في آن واحد، على قول

الأشعري، بعد تقدم القدرة على المقدور، وهما:

١- الحركة

٢- وقدرة العبد

- وأمران اعتباريان، لا يتعلق بهما خلق:

- ١- وهما تعلقُ القدرة القديمة بتلك الحركة، وهو خلقها وإيجادها.
  - ٢- ومقارنة قدرة العبد بتلك الحركة، وهذه المقارنة من المعنى المصدري والكسب.
- فالحركة مخلوق لله تعالى، مكسوبة للعبد.
- وكما لا يتعلق الخلق بالأمر الاعتباري، لا يتعلق به التكليف.
- قرّره بعض شيوخنا<sup>(١)</sup>.

---

(١) من قوله (قال العلامة الشيخ الصبان....قرره بعض شيوخنا) في الصفحة الأولى من النسخة أ، وغير موجودة في ب.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### وبه نستعين

#### • [مقدمة فيها بيان سبب تأليف الرسالة]

نحمدك اللهم يا من تفرد بالإيجاد والتأثير، وتقدس عن الشراكة والعناد في عموم الاختيار والتقدير، ونصلي ونُسلمُ على مَنْ حَبَى علماء أمته بإمداده، فاكتسبوا من أسرار حكمته وقاموا<sup>(١)</sup> بأمر الله بين عباده، صلى الله عليه وعلى آله ما تفسحت مشكاة القول لأنوارها، وتفتحت كرائم النقول عن أزهارها، وسلم<sup>(٢)</sup> تسليماً كثيراً إلى يوم الدين<sup>(٣)</sup>.

أَمَّا بَعْدُ؛

فقد<sup>(٤)</sup> رُفِعَ سؤالٌ متعلق بأفعال العباد ومدخليته فيها، وما يتعلق بذلك من اختيار وكسب، مع إيجاد مُنشئها، لحضرة إنسان عين التحقيق وعين إنسانه، أفضل من جمعٍ درر المعاني في صدق الألفاظ ببيانه، ونثر مسك المداد على كافور الصحائف ببيانه، تُحْيِي معالم العلوم بعد أن درَسَتْ، ومُنَوِّر أقطار الفهوم بعد أن كسفت. مُلْحَق الأواخر بالأوائل، وموضَّح كلِّ كمين بكشف الشبهات، وشرح الدلائل، شيخنا ومريتنا، وشيخ مشايخنا ومريهم: الإمام نور الدين أبو الحسن علي بن أحمد بن

(١) كذاب، وفي أ: وأقاموا.

(٢) ب: ونسلم.

(٣) «إلى يوم الدين» ليست في ب.

(٤) ب: فإنه قد.

مكرم الله العدوي<sup>(١)</sup>، لا زال فوق الذُّرى نفعاً محضاً للعباد، كما ترى. فكم أبدى غرائب ما صكّت سمع متعسفٍ إلا سكرٌ وخنسٌ<sup>(٢)</sup> الذلة

(١) قال العلامة الأمير في ثبته المشهور معروفاً شيخه الإمام العدوي الصعيدي (١١٢٠ هـ) عندما ذكر مشايخه: «فمن أجلائهم السيد الأستاذ والسند الملاذ بقية العلماء العاملين ومربي الجهابذة المحققين، ذو التكاليف العديدة والأنفاس العالية السعيدة، شيخنا الإمام نور الدين أبو الحسن علي بن أحمد الصعيدي العدوي المالكي لازمته رحمه الله تعالى ما يفوق على عشرين سنة في كتب المعقول والمنقول، إلى أن مات. ففي الحقيقة سببنا إليه وحل انتفاعنا على يديه، رضي الله تعالى عنه، وحرّاه عنا خيراً، ولما طلبت منه رحمه الله الإحارة دفع إلى عدة أوراق متفرقة فيها إجابة مشائخه وأمرني بجمعها، فجمعتها في ثبته المشهور، وكتب لي فيه:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله أجمعين، وبعد فإنه لما من الله علينا بصحبة الشاب الأجدد واللودعي الأحمد الغواص عليا لمعاني والدقائق المبادر لهمم العلوم على وجهها والحقائق، المحصل في العلوم والدراك لها بطرفيها المطوق والمفهوم، الشيخ محمد الأمير في المشاركة في العلوم التمس مني إجازة لما سمعته مني وغيره مما أخذته عن الأشياء بالسمع والإجازات طنا منه أني أهل لذلك، ولست أهلاً لما هنالك، إلا أني حسنت ظنته، فأقول: قد أجزته بما أخذه عني وما سمعته مما سمعته من الأشياء وغيره، من المجار به من الأشياء مما في هذه الكراسية وغيره. نفع الله به، وأطال عمره في ذلك، وأرحو منه أن لا يساني في خلواته وجلواته بالدعاء بحسن العاقبة على أكمل وجه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. وكتبه أفقر عباد الله وأحوجهم إلى أطافه علي بن أحمد الصعيدي خادم الفقراء بالأزهر المعصور بذكر الله تعالى... الخ». ثم ذكر أشياء الذين أخذ عنهم، وما أخذ عنهم.

ومن هؤلاء الأشياء: محمد البليدي المالكي، وعبد الله المغربي وإبراهيم الميومي، كلهم عن الخرشبي، ومنهم الشهاب أحمد الدرديري والشمس محمد بن عقيلة المكلي والسيد المنزلاوي، ومحمد بن زكريا الفاسي، ومحمد بن قاسم جسوس، تلميذه والسيد محمد بن عبد الله المغربي.

(٢) ليست في ب.

والتسليم، ولا حَلَّتْ قَلْبَ مَنْصَفٍ إِلَّا قَالَ مَرْتَجِلًا: أَشْهَدُ بِاللَّهِ ﴿مَا هَذَا  
بَشَرًا إِنَّ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١].

### • [شعر للعلامة الأمير في مدح شيخه الإمام العدوي]

[وقد قلت مادحا له]<sup>(١)</sup>:

أخا الفهم حرصاً إنَّ دهرَكَ مسعدٌ <sup>(٢)</sup>	فلا يمنعُكَ للفوز بالقصدُ قُعدُ
وشمر أخِي عن ساعد الجِدِّ وانتبه	ولازم فنا شيخ به الشخص يسعد <sup>(٣)</sup>
وهيا إلى حبر وبحر جواهر	وكنز به من كل علم زبرجد
إمام له انقادت صعاب عميقه	وشمس سمت كل الدور توقد
هو العلم الهادي ونعم سَمِيدٌ عَا	كفيل بما ترجو <sup>(٤)</sup> حفيظ وسيد
إمام علا فهو العلي وباسمه	له منه حظ فهو بالحال يشهد
عدا كل شرف العداوى نعته	ومصعده وهو الصعيدي أمجد
ووالده منه له الحمد <sup>(٥)</sup> لاحق	فلما أتى منه دعونه أحمَد
جزى الله عنا كل جدٍّ بمكرم	أتانا به نسلًا إلى الحق يرشد
فيا طيب الأنفاس يا منبع الهدى	حنانيك يرجوك الأمير محمد
فإنَّك ذخري في الحياة وبعد أن	أمدَّ بلحدي والتراب أوسد

(١) ليست في أ.

(٢) أ: سعد

(٣) ب: يصعد.

(٤) ب: ترجوا.

(٥) ب: الحمد له منه.

فكم<sup>(١)</sup> لك من أيدٍ إلينا تتابعت  
وخير من الدنيا وما فيها عندنا  
وهل حال من يعطي من القلب دائماً  
وهل عرضُ فاني يسويه عاقل  
لفضلك نكراً لا أظنُّ وإن يكن  
ولا زلت تفضي الحلم يا نعم سيدي  
رفاقي أولي الإنصاف الله ربكم  
بقية أسلاف الهدى وهو واحد  
أخو الصبر والحلم المزين بالتقى  
ولا زال للطلاب كعبةً منسك  
ودامت ودارت بالفهوم كؤوسه  
فزين حفظه الله [تعالى]<sup>(٢)</sup> على وفق عادته الطروس بسطور الجواب،  
وحقق القول وكشف الحجاب. غير أنَّه أدامه الله -لاشتغاله بما هو أولى  
وأهمُّ وأنفع وأعمُّ- دفع إليَّ مسودة الجواب التي نمقتها يده الكريمة،  
وأفادني أموراً باللسان من عباراته النظيمة، وأمرني بضمِّ ذاك لذلك،  
فامتثلت للخدمة، وشمرت عن ساعد الجد والهمة، وجمعتها في هذه

(١) ب: وكم.

(٢) ب: الأشياء.

(٣) ب: كهفًا.

(٤) ب: في كل عام ويقتدوا

(٥) ب: لاخ.

(٦) زيادة من ب.

الكراسة، مع أمور أخر أفادنا إياها في مواضع جمة، لتتم الفائدة.  
ولما وفقت للإتمام، سميتها [مطلع النيرين فيما يتعلق بالقدرتين].  
وحيث سمعت أيها الألمي الأديب والسמידعي اللوذعي اللبيب  
لفظ (أقول)<sup>(١)</sup> أو (قلت)، فذاك كغيره للشيخ نفسه.  
وكل ما استحسنته طبعك الكريم، وذهنك المستقيم، فهو منه وإليه،  
وغيره ناشئ من قصوري في جمعي، أو سوء تحملي لديه.  
السؤال:

ما قولكم في مؤلف لبعض العلماء، وجد فيه أنه ذهب طائفة من أهل  
السنة إلى:  
أن قدرة العبد شرط لتأثير المؤثر في فعله وإيجاده إياه، وممن قال به  
الاشعري<sup>(٢)</sup>، وأبو منصور الماتريدي<sup>(٣)</sup>، على الاختلاف بينهما في أنه: هل

(١) كذا في ب، وفي أ: أقوال.

(٢) علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن، من نسل الصحابي أبي موسى الاشعري:  
(٢٦٠ - ٣٢٤ هـ = ٨٧٤ - ٩٣٦ م)، كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين، ولد في  
النصرة كان معتزليا ثم نظر وتدبر وأعلن الخلاف لهم وناظرهم، وألف في الرد  
عليهم. له كتب كثيرة أشهرها مقالات الإسلاميين، ورسالة في الإبان، والرد على ابن  
الراوندي، واستحسان الخوض في علم الكلام. واللمع في الرد على أهل البدع. توفي  
سنة ٣٢٤ وقيل ٣٣٠ هـ.

وزعم بعضهم أنه تراجع عن مذهب أهل السنة المنزهين إلى مذهب الحشوية المجسمة  
والمشبهة، وهذا غير صحيح، غاية الأمر أنه صار يميل أكثر إلى طريقة التفويض من  
التأويل المصل، ومن المعلوم أن كلام من التفويض والتأويل فيه صرف للفظ عن ما لا  
يليق بالله تعالى من التشبيه أو التجسيم، وكلاهما أيضا طريق لأهل السنة قديما  
وحديثا.

(٣) الماتريدي [... - ٣٣٣ هـ / ... - ٩٤٤ م]، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور  
الماتريدي، السمرقندي، الملقب بـ «إمام الهدى» و«إمام المتكلمين»، و«مصحح عقائد

من العبد شيء يكون له مدخل في فعله أو لا؛ فيال إلى الثاني الأشعري، وإلى الأول الماتريدي.

قال الأشعري: إن الله خلق في العبد قدرة واختياراً، ثم أوجد فعله مقارناً لقدرة واختياره، من غير أن يكون لقدرة تأثير فيه، حتى لا يرد توارد المؤثرين<sup>(١)</sup> على شيء واحد، فالفعل مقرون بالاختيار. وقال الماتريدي: إن الموجودات كلها بقضاء الله وقدره، وإن إرادة الله متعلقة بكل كائن، وإن أفعال العباد كلها مخلوقة لله تعالى<sup>(٢)</sup>، عند قدرة العبد وإرادته لا بهما.

فوافق الأشعري في هذا، إلا أنه خالفه في خلق الاختيارات الجزئية، والإرادات القلبية القائمة بالعباد القابلة للتعلم بالحسنات والسيئات، فقال: إنَّها لعدم كونها موجودة في الخارج، لا تحتاج إلى الخلق.

- فلا يقال إنَّها مخلوقة لله [تعالى]<sup>(٣)</sup>، كما قال الأشعري، حتى يرد عليه: أنه ليس من العبد شيء له مدخل في فعله فكيف يعدُّ كاسباً؟

- ولا يقال إنَّها مخلوقة للعبد، حتى يلزم كون الشيء مخلوقاً لغير الله.

فهل ما ذكر في المؤلف المذكور صحيح؟

وما الفرق بين الماتريدي والأشعري في الجزء الاختياري في العبد؟

---

المسلمين» ورئيس أهل السنة» وإليه نسبة الماتريدية:

من أهل «ماتريد» حلة بسمرقند فيها وراء الهر من اثاره «تأويلات أهل السنة» في تفسير القرآن، وكتاب التوحيد وكلاهما مطبوع.

(١) سقطت من ب.

(٢) ب: مؤثرين.

(٣) زيادة من ب.

(٤) زيادة من ب.

وهل هو مخلوق؟  
وما محله في العبد؟  
أفيدونا<sup>(١)</sup>.

الجواب<sup>(٢)</sup>:

[بيان مفهوم القدرة وتعلقاتها]

اعلم أن قدرة الله تعالى<sup>(٣)</sup> صفة موجودة زائدة على الذات، يصحُّ رؤيتها، [بها]<sup>(٤)</sup> [الإيجاد]<sup>(٥)</sup> والإعدام على وفق إرادته تعالى، ولها تعلقان:

- صلوحياً أزلي، وهو في الحقيقة تعلق بالقوة لا بالحقيقة،  
- وتنجزياً حادث مقارن لما تعلق به في الواقع سابق عليه في التعقل، وهو المعنون عنه بالخلق والإعدام ونحوهما، على اختلاف أفرادها.

#### • [أفراد تعلقات القدرة هي صفات الأفعال عند الأشعري]

وأفراد التعلق المذكور: هي صفات الأفعال عند الأشعري، وهي  
حادثة بمعنى: أنها متجددة بعد عدم لائها اعتباريات<sup>(٦)</sup>، لا وجود لها<sup>(٧)</sup>،

---

(١) ب: أفيدوا.

(٢) ب: الجواب ولكم الثواب.

(٣) ليست في ب.

(٤) زيادة من ب.

(٥) أ+ب: بالإيجاد. وصوبناها لما ترى.

أي: إن القدرة يكون بها الإيجاد والإعدام على وفق إرادته.

(٦) ب: اعتبارات.

ولا محذور في ثبوت الحادث بهذا المعنى للقديم<sup>٢</sup> ككونه مع العالم أو بعده.

### • [معنى قدم صفات الأفعال عند الماتريديّة]

وقال الماتريديّة<sup>(٣)</sup>: صفات الأفعال قديمة.

وعنوا بها: صفة للذات غير القدرة، هي مبدأ للإضافة التي هي إخراج المعدوم من العدم للوجود؛ فإن تعلقت بالحياة سميت إحياء، وإن تعلقت بالموت<sup>(٤)</sup> سميت إماتة، إلى غير ذلك؛ فهي صفة واحدة، لها أسماء متعددة باعتبار تعلقاتها المختلفة.

وأما كون كلّ من ذلك صفة حقيقية أزلية، فمما تفرد به علماء ما وراء النهر، وفيه تكثير للقدماء جداً<sup>(٥)</sup>.

---

(١) يريد بهي الوجود عنها، أي أنها غير متحققة في الخارج بوجود خاص بإزاء وجود الله تعالى وقدرته، ووجود المخلوق والموجد بقدرة الله تعالى، فغايتها اعتبار ونسبة بين الخالق ومخلوقاته، وليست آلة ولا واسطة بين الله تعالى ومخلوقاته، كما أنها ليست واسطة قائمة بالله تعالى أيضاً كما قال بعض المجسمة، من كوها أموراً حادثة ووحودية قائمة بذات الله تعالى، إذا وجدت وجد بها المخلوق خارج ذات الله على حسب تعبيره. فالله تعالى لا يحتاج في إيجاد المخلوقات إلى إحداث صفات في نفسه، ولا إلى إحداث أمور أخرى تكون واسطة بينه وبين مفعولاته.

(٢) كذاب، وفي أ: القديم.

(٣) ب: الماتريدي.

(٤) كذا في أ، وفي ب: وبالموت سميت إماتة.

(٥) انظر في ذلك شرح العقائد النفسية بمبحث الصفات، فالمصنف أحد من رجمها الله تعالى واعتمد عليه.

• [وظيفة القدرة]

وجعل الماتريديّة وظيفة القدرة جعلَ الممكن قابلاً للوجود مثلاً، فتعلقها سابق على تعلق التكوين.

وقال الأشاعرة: قبول ذلك نفسيّ للممكن، ووظيفة القدرة الإيجاد والإعدام.

فعلم أنّ الخلاف في صفات الأفعال حقيقيّ، خلافاً لمن جعله لفظياً.

• [القدرة وتعلقها بالإعدام والإيجاد]

وما علمته من أنّ الإيجاد والإعدام بالقدرة، هو مذهب القاضي، وهو الأرجح، خلافاً لمن قال: إنّها تعلق بالإيجاد، وأمّا الإعدام، فالعرض ينعدم بنفسه؛ لأنّ من طبعه أنّه لا يبقى زمانين، وبقاء الجوهر مشروط بإمداده بمادة الأعراض المتعاقبة عليه، فإذا أمسكت عنه، انعدم بنفسه<sup>(١)</sup>.

• [الأساس الذي يبنى عليه تعلق القدرة بالإعدام]

قلت<sup>(٢)</sup>: أساس هذا، وهو: أنّ العرض لا يبقى زمانين، وإن اشتهر فهو خلاف التحقيق بأنّه<sup>(٣)</sup> مبني على ما نقل عن الأشعري، من أنّ البقاء صفة معنوية، فلا تقوم بالعرض، لأنّ قيام المعنى بالمعنى محال؛ إذ

---

(١) قد يتوهم هنا أن الأعراض المتعاقبة عليه هي السبب في وجوده، وهو غير صحيح. والصحيح أن الأعراض ومعروضها بإيجاد الله تعالى، ولكن شرط استمرار وجود الجوهر تعاقب الأعراض، والله خالقها وخالفه على الدوام. ولا بقاء لأحدهما بذاته، ولا عنى لأحدهما بذاته عن الفاعل الواجب الوجود، لا لحظة الحدوث ولا بعدها.

(٢) ب: قلنا.

(٣) ب: لأنه.

قيام المعنى هو تحيزه بالتبع لما قام به، وما لا يتحيز بالذات، كيف يتحيز غيره بالتبع له؟

### • [التحقيق في صفة البقاء]

والتحقيق: أن البقاء صفة سلب، أي نفي انتهاء الوجود، حتى قال بعضهم: لا يجوز القول بأن البقاء صفة زائدة<sup>(١)</sup> على الذات يصح رؤيتها، ولا مانع من قيام السلب بالعرض، أي: اختصاصه به اختصاص النعت بالمنعوت، كسلب الجوهرية عنه، والسوادية عن البياض، فلا محذور<sup>(٢)</sup> في بقاء العرض زمانين فأكثر، وكذا لا محذور<sup>(٣)</sup> فيه، إن قلنا: البقاء استمرار الوجود، وإنَّ معنى: (وجد فلم يبق): وجد فلم يستمر وجوده، لأنَّ الاستمرار اعتباري<sup>(٤)</sup>.

وهو أيضاً يقوم بالمعنى، كالسرعة والبطء للحركة.  
فمن ثمَّ قيل: إنَّ إنكار بقاء العرض، والقول بأنَّ البياض القائمة بالمحلَّ في هذا الوقت، ليس هو المشاهد فيه قبل، وإنَّما انعدم ذلك ووجد آخر مثله، وهكذا، نوع<sup>(٥)</sup> من السفسطة<sup>(٦)</sup>.

(١) ب: لأن البقاء زائد على الذات يصح رؤيته.

(٢) ب: محذور.

(٣) ب: محذور.

(٤) ب: اعتبار.

(٥) خبر إن مرفوع. أي: إن القول بعدم بقاء العرض نوع من السفسطة.

(٦) التحقيق أنه ليس من نوع السفسطة، لأن تعاقب الأبدال على اجوهر، وعدم قدرة الإنسان على لحاظ التعاقب، كفيلاً بتصحيح تصويره استمرار العرض نفسه، وإن كان يمكن تغييره في نفسه الأمر.

إذا علمت ذلك، تحقق عندك أنَّ قدرة الله تعالى<sup>(١)</sup> تتعلق بالجواهر<sup>(٢)</sup> والأعراض إيجاباً وإعداماً؛ فالعدم اللاحق بالقدرة، وأمّا<sup>(٣)</sup> العدم السابق على الوجود، فهو من تعلق القدرة تعلق قبضة، بمعنى أنَّها صالحة لقطعها بالوجود<sup>(٤)</sup>، وتركه بحاله<sup>(٥)</sup>.

### • [الأحوال والاعتبارات]

وأمّا الأحوال والاعتبارات، فالحكم بتعلقها بهما، وعدمه، يتوقف على تصورهما، والفرق بينهما.  
فنقول: الحال صفة إثبات في الخارج، لا تتصف بالوجود، بحيث يمكن رؤيتها، ولا بالعدم، فهي واسطة بين الموجود والمعدوم.

### • [أدلة القول بالحال]

استدلَّ القائلون بها، بأنَّ: الوجود مشترك زائد على الماهية -ليس بموجود؛ وإلا لكان له وجود وينقل الكلام لوجوده ويتسلسل.  
-ولا معدوم؛ وإلا لزم اتصاف الشيء بنقيضه.

(١) ليست في ب.

(٢) هنا في أ: «والإعدام»، وهي ليست في ب.

وهو الأدق، لأن المراد أن قدرة الله تتعلق بالجواهر والأعراض، إعداماً وإيجاباً، فلا حاجة لقوله والإعدام هنا

(٣) ب: وأنَّ.

(٤) كذاب، في أ: للوجود.

(٥) أي إن الله تعالى من حيث هو قادر: أي يقدر على إبقاء الأشياء معدومة، على عدمها الأصلي، وقادر على إيجادها، فإن أوجدها انقطع عدمها السابق.

فتعين أنّه واسطةٌ، وهو المطلوب.

وأيضاً: السواد يشارك البياض في اللونية، ويحالفه في السوادية، فنقول: اللونية غير السوادية؛ ضرورة أنّ ما<sup>(١)</sup> به التشارك غير ما به التمايز؛ فاللونية والسوادية:

- إمّا أن يوجد للسواد، فيلزم قيام العرض بالعرض،

- أو يُعَدّما، فيلزم تركيب الموجود من المعدوم، إذ هما المقومان للسواد.

وأجيب باختيار:

- الأول من شقي الأول: والوجود عين ذات الموجود، فلا يتسلسل. وتميزه عن غيره سلب.

أو

- الثاني منهما: والمستحيل أن يكون الشيء هو نقيضه، واللازم ممّا ذكرته أنّ الوجود: ذو نقيضه، وهو ليس بمستحيل، ألا ترى أنّ الجسم ذو لون<sup>(٢)</sup> واللون لا جسم له<sup>(٣)</sup>؟ فحمل الشيء على نقيضه حمل هو هو، فاسدٌ، وحمله عليه حمل: هو ذو هو، صحيح.

واختيار الأول من شقي الثاني، ونقول: هما قائمان بما قام به السواد، لا بالسواد.

---

(١) أ: أنها.

(٢) ب: ألوان.

(٣) ليست في ب.

## • [القول بنفي الأحوال يسد باب التعليل والحدود والمقدمات الكلية]

قال بعض الشيوخ ممن نصر القول<sup>(١)</sup> بثبوت الأحوال، كتقي الدينالمقترح<sup>(٢)</sup>، والغزالي<sup>(٣)</sup>: إنَّ القول بنفيها يسدُّ باب التعليل، والحدود، والمقدمات الكلية في الأدلة.

أي إنَّا إذا قلنا: (هذا عالم لقيام العلم به) مثلاً، فلا بدَّ من المغايرة بين العلم والعالمية، وإلا لزم تعليل الشيء بنفسه.

وإذا<sup>(٤)</sup> قلنا في حدِّ السواد مثلاً: (لون قابض للبصر)، فلا بدَّ من المغايرة بين اللونية والقابضية، وإلا لكان كقولنا: (السواد لون)، فلا يتميز عن البياض، ولا يفيد القيد الثاني شيئاً.

وكذا مقدمات الأدلة، لأنَّ الكلية ملزومة الاشتراك المعنوي؛ فنافي الأحوال ليس عنده معنيان متغايران، ولا عموم ولا خصوص<sup>(٥)</sup>، وإنَّما

(١) ب: ممن ذمَّ القول.

(٢) التقي المقترح (٥٦٠ هـ = ١١٦٥ - ١٢١٥ م)، مظفر بن عبد الله بن علي بن الحسين، أبو الفتح، تقي الدين، المعروف بالمقترح برع في أصول الدين والخلاف. تفقه في الاسكدرية، وولي التدريس بها في مدرسة السلفي. له تصانيف، منها (شرح المقترح في المصطلح) للبروي، قال ابن قاضي شهبة: عرف تقي الدين بالمقترح لانه كان يحفظه، وقال حاحي خليفة: ولا يقال له إلا التقي المقترح. ومن كتبه شرح الارشاد في أصول الدين وهو جد القاضي ابن دقيق العيد لاهمه.

(٣) الإمام حجة الإسلام الغزالي أبو حامد، ولد سنة ٤٥٠ هـ توفي سنة ٥٠٥ هـ، علم مشهور له كتب عظيمة منها إحياء علوم الدين، والوسيط في الفقه، والمستصفى في أصول الفقه، والاقتصاد في الاعتقاد، وتهافت الفلاسفة، وغيرها. أحد تلاميذ الإمام الجويني.

(٤) ب: وإذ.

(٥) كذا في ب، وفي أ: ولا عموم وخصوص.

هو شيء واحد، والاشتراك في العبارة فقط.

• [مناقشة هذا القول]

وفيه أنَّ الأشعريَّ وأتباعه من المحققين النافين للأحوال، قائلون بكلِّ ذلك، على أنَّه وجهٌ واعتبار.

• [تسمية الاعتبار بالوجه]

وعطف الاعتبار على الوجه تفسير مراد. وإطلاق الاعتبار عليه من إطلاق المتعلِّق (بالكسر) على المتعلِّق (بالفتح)، إذ الاعتبار فعل المتعبر المتعلق بالمعتبر، ويقال: (اعتباريُّ) بياء النسبة.

وتسميته وجهاً:

- إمَّا لأنَّ البصيرة تتعلق به، كما يتعلق البصر بوجه الشخص.

- وإمَّا لأنَّه جهة من جهات الذهن وطريق من طرقه التي يذهب فيها ويحيى<sup>(١)</sup>.

• [أقسام الاعتباري]

ثمَّ هو قسمان:

- اعتباري له ثبوت في نفس الأمر؛ أي: علم الله، أو اللوح المحفوظ، أو في نفسه بقطع النظر عن اعتبار المعتبر. على أنَّه إظهار في محل الإضمار على الخلاف في ذلك، وهو معنى الثبوت في خارج الذهن، وإمَّا

---

(١) زيادة من ب.

خارج الأعيان، فهو أخصّ، قاصرٌ على ما يصحُّ رؤيته.  
-والقسم الثاني اعتباري بحيث لا ثبوت له إلا في الذهن، ككون زيد كريماً؛ إذا<sup>(١)</sup> كان بخيلاً، وفرضته كذلك.  
وهذا هو الأحق باسم الاعتباري.

وبينهما عموم وخصوص من وجه، يجتمعان في الأبوة والبنوة مثلاً، وينفرد الثاني في مثاله السابق، والأوّل في الاعتباريات الثابتة المغيبة عنّا، بحيث لا تخطر ببالنا أصلاً.

ثمّ هذا على أنّ المراد بقولنا في الثاني: (لا ثبوت له إلا في الذهن) أنّا لا نعتبر إلا ثبوته في الذهن، ونقطع النظر عن ثبوته في نفس الأمر. لا أنّا نعتبر تحقّقه، حتى يكون هو الأوّل، ولا عدمه حتى يكون مبيناً للأوّل.  
وكذا قولنا في الأوّل: له ثبوت في نفس الأمر، أي: أعمُّ من أن يكون معه ثبوت في اعتبار المعتر أو لا.

إن قلت: القول بالقسم الأوّل قولٌ بالواسطة؛ وإلا فما الفرق بينه وبين الحال؟

قلت: ثبوت الحال عند القائل به أقوى من ثبوت الاعتبار؛ فإنّ الحال على القول بها ثابتة<sup>(٢)</sup> من جملة العالم بخلاف الاعتبار، ولها ثبوت في المحل وإن لم يصل لثبوت الصفات الوجودية بخلاف الاعتبار. فمن ثمّ لا مانع من ثبوت الاعتبار الحادث للقديم كما سبق، وإطلاق الحادث عليه مجاز أي: متجدد، وحقيقته<sup>(٣)</sup> الموجود بعد عدم.

(١) كذا في ب، وفي أ: إذ.

(٢) زيادة من ب.

(٣) ب: إذ حقيقته.

وتمّ يدل على قوة الحال أيضاً، ما هو أصل مقصودنا، أنّ القدرة تتعلق بالحال على القول بها؛ فيقال لها مخلوقة<sup>(١)</sup> بخلاف الاعتبار لضعفها، وإلا فتعلق القدرة نفسه اعتباراً، فيحتاج لتعلق، ويتسلسل.

### • [هل الاعتبار ثابتة لا يخلق الله؟]

إن قلت: على هذا، الاعتبار ثابتة<sup>(٢)</sup> بلا خلقه تعالى. قلت: لا ضرر في ذلك بعدما علمت من ضعفها، وأنها لا تعدّ من العالم، فلا تتوجه لها القدرة، وإنما تتوجه إلى الوجوديات<sup>(٣)</sup> القائمة هي بها.

وتمنّ نصرّ على أنّ الاعتبار ليست مخلوقة، شرح الكبرى في موضعين، وحواشي العقائد المحققون.

ولم نر أحداً من العلماء الأقدمين صرح بأنها مخلوقة. ويدلّ عليه ما قالوا: إنّ العالم ما سوى الله من الموجودات، على قول من ينكر الأحوال. وأمّا على من يشبّتها<sup>(٤)</sup> فهو: ما سوى الله من الموجودات والأحوال الحادثة كعالمية زيد وقادريته. والاعتبارات<sup>(٥)</sup> ليست موجودة، ولا حالاً كما تقدم.

---

(١) كذا في ب ظاهرة مقروءة، وفي أ: «...وقفة»، والنصف الأول محو.

(٢) كذا في ب، وفي أ: الثلاثة.

(٣) ب: للوجوديات.

(٤) ب: على مشبّتها.

(٥) ب: والاعتباريات.

### • [القضاء والقدر]

وقضاء الله تعالى<sup>(١)</sup> تعلق إرادته في الأزل.

وقيل: تعلق العلم.

فالقضاء: اعتباري أزلي على كلا القولين.

فإن قلت: كلام العلامة الأجهوري يفيد أنه مركب، حيث قال:

إرادة الله مع التعلق	في أزل قضاؤه فحقَّق
والقدر الإيجاد للأشياء على	وفق معنى أراحه علا
وبعضهم قد قال: معنى الأول	العلم مع تعلق <sup>(٢)</sup> في الأزل
والقدر الإيجاد للأمور	على وفاق علمه المذكور

فإنه على القول الأول جعله مركباً من الإرادة والتعلق، وعلى الثاني

جعله مركباً من العلم وتعلقه، وهو تنجيزي قديم على الصحيح.

قلت: نعم إلا أنه في التحقيق ليس مراداً، وإنما مراده هو تعلق الإرادة

أو العلم فتدبر. وقدره إيجاده على وفق قضائه الذي هو -أي الإيجاد-

تعلق القدرة عند الأشعري الذي هو حادث -أي متجدد-

والتكوين، عند الماتريدي، الذي هو صفة معنى ثامنة زائدة على

السبعة المشهورة.

### • [قدرة العبد]

وقدرة العبد: هي العرض المقارن للفعل في الواقع، فما يظهر من

(١) زيادة من ب.

(٢) كذا في ب، وفي أ: تعلقه.

قولهم: قدرة العبد متعلقة بفعله؛ من أنها متقدمة على الفعل، ثم تتعلق به، إنها هو بحسب التعقل، لا بحسب الواقع، ونفس الأمر، وإلا فهي بحسب ذلك مقارنة، ويعبر عن تلك القدرة بالاستطاعة؛ قال تعالى في ذم الكفار: لا يستطيعون السمع<sup>(١)</sup>.

ولا يقال: إذا كانت مقارنة للفعل، والتكليف بالضرورة قبل الفعل لزم تكليف العاجز، وهو باطل!

لأننا نقول: التكليف يعتمد سلامة الأسباب والآلات<sup>(٢)</sup>، ويتفرع على أن قدرة العبد مقارنة: أنها لا تصلح للضدين، خلافاً لأبي حنيفة، وإلا لزم اجتماع الضدين، وعدم<sup>(٣)</sup> مقارنتها، تهافت<sup>(٤)</sup>.

واعلم أن ما ذكرناه من أن القدرة مقارنة، هو الذي نص عليه إمام الحرمين، وكثير من أئمة أهل<sup>(٥)</sup> السنة، وهذا الحكم ليس ثابتاً لها من حيث كونهما قدرة، بل من حيث كونها عرضاً.

---

(١) كذا في السمع، وربما يشير المصنف لقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِرِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ يَضَعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يَصْهَرُونَ﴾ [هود: ٢٠] وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَلِمَتُهُمْ فِي عِظَامِهِمْ عَنْ ذِكْرِكَ وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠١]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكَ مَا مِنْ قَرِيبٍ إِلَّا مَا يُنَادُونَ \* ذَكَّرُوا وَمَا كُنَّا ظَالِمِينَ \* وَمَا نَزَّلَتْ بِالشَّيْطَانِ \* وَمَا يَسْعَى لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ \* إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعَزُولُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨-٢١٢].

(٢) ب: الآلات والأسباب.

(٣) ب: أو عدم.

(٤) ليست في ب. ويوجد بدلها: هي.

(٥) ليست في ب.

ومن أحكام العرض: انعدامه بنفسه عَقِيبَ زَمَنِ وجوده، وعدمُ بقائه زمانين<sup>(١)</sup>.

وإذا ثبت استحالة بقاءها، لزم من ذلك استحالة تقدمها؛ إذ لو تقدمت لَعُدِمَتْ حَالُ وجود المقدور، فيوجد ضدها وهو العجز، فيقع الفعل مقدوراً بالقدرة السابقة، في حال كونه معجوزاً عنه، وهو محال.

### • [القول ببقاء الأعراض هو الصحيح]

فإن مررت على القول ببقاء الأعراض، وهو الصحيح كما سبق، فلا مانع من تقدمها، على أَنَّ تقي الدين المقترح قال: يجوز تقدمها ولو قلنا بعدم بقاء العرض، ثُمَّ<sup>(٢)</sup> تتجدد أمثالها، وكلُّها متعلقة بالمقدور؛ إذ ليس من حكمها وجود المقدور، لعدم تأثيرها فيه.

وإذا صحَّ أَنَّ اللون يتجدد أمثاله، فالقدرة أيضاً سابقة على الفعل، وتتجدد أمثالها لزمن الوجود، حتى إِنَّ الإنسان يحسُّ من نفسه تفرقة، قبل الفعل: بين حركة الارتعاش، وحركة الاختيار، وما ذاك إلا لوجود صفة قبل الفعل متعلقة به.

(١) ب: زمانين.

(٢) ب: لم.

قال السنوسي<sup>(١)</sup>: «والنفس إلى كلام المقترح أميل» اهـ<sup>(٢)</sup>.  
لكن قد يُناقش: بأنَّ الموجود قبل الفعل الاختيار والإرادة، على ما  
سنذكره، لا القدرة.  
وبالجملة، فقد علمت أنَّ قدرة العبد عرض، أي: معنى موجودٌ  
يصحُّ عقلاً رؤيته بالبصر، إلا أنَّ الله أوجد مانعاً منعنا إياها؛ فذلك المانع  
عاديٌّ، للقاعدة المقررة: أنَّ كلَّ موجود يصحُّ أن يرى، وإن وقع البحث  
فيه بأمور معروفة في محلها.

### • [ذكر المذاهب في أفعال العبد]

إذا علمت ذلك كله، فنقول:

أفعال العبد قسمان:

- ضرورة كحركة الارتعاش، واتفق أهل السنة وغيرهم على أنَّها  
بقضاء الله وقدره، ولا دخل للعبد فيها أصلاً.  
واختيارية وهي الغالب<sup>(٣)</sup>.

فقال الجبرية: هي كالأول، لا دخل أيضاً للعبد فيها<sup>(٤)</sup>، فهو مجبور

---

(١) محمد بن يوسف السنوسي بن عمر بن شعيب السنوسي، التلمساني، الحسي (أبو عبد  
الله) (٨٣٢ - ٨٩٥ هـ) (١٤٢٨ - ١٤٩٠ م)؛ محدث، متكلم، منطقي، مقرئ،  
مشارك في بعض العلوم. توفي بتلمسان.

من تصانيفه الكثيرة: مختصر في المنطق، السنوسية الكبرى والوسطى والصغرى،  
والمقدمات وصغرى الصغرى وشرح على الحارثية، وغيرها، وحاشية على صحيح  
مسلم. إمام مشهور في علم التوحيد والمنطق وغيرها من العلوم والمعارف.

(٢) ب: انتهى.

(٣) ب: الغالبة.

محض، كخيطة معلق في الهواء مغلوب ظاهراً وباطناً، ولا قدرة له ولا خلق، ولا كسب ولا اختيار، فهو بمنزلة الجمادات.

وهذا باطل بداهة، للفرق الضروري بين حركة البطش وحركة الارتعاش، ولأنه لو لم يكن له مدخل أصلاً، لما صحَّ تكليفه، ولا استحقاقه العقاب والثواب والمدح والذم، ولا إسناد الأفعال التي تقتضي سابقة القصد والاختيار إليه<sup>(٢)</sup>، على سبيل الحقيقة مثل: (صلى) و(صام)، بخلاف: (طال الليل)، و(ابيض الثوب)، ونحوهما.

والقول بأنَّ استحقاق المدح والذم لمجرد المحلية، كما يكون على الجمال والقبح، وأنَّ الثواب والعقاب من الله لا يحتاجان للمية، مصادم للنصوص الشرعية نحو: ﴿جَزَاءُ يَمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]، ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾ [الرحمن: ٦٠]، ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩].

وقالت الفلاسفة: أفعال العبد الاختيارية بقدرة العبد على سبيل الإيجاب وامتناع التخلف.

### • [الكلام على مذهب الجويني في الأفعال]

ونسبه الخيالي<sup>(٣)</sup> أيضاً للرواية عن إمام الحرمين.

(١) ب: لا دخل للعبد فيها أصلاً.

(٢) ب: عليه.

(٣) أحمد بن موسى الخيالي، شمس الدين (٨٢٩ - ٨٦١ هـ = ١٤٢٥ - ١٤٥٨ م): فاضل، محقق في العلوم العقلية، كان مدرسا بالمدرسة السلطانية في بروسة (بتركيا) ثم في أزيق. وتوفي بهذه. له كتب منها (حاشية على شرح السعد على العقائد النسفية)

والذي في شرح الكبرى عنه<sup>(١)</sup> أنَّ القدرة الحادثة تؤثر في وجود الفعل على أقدار قدرها الباري تعالى.

ونقل الحلي أيضاً عن الأستاذ<sup>(٢)</sup> أنَّه موجود بالقدرتين معا.

ونقل في شرح الكبرى عنه، وعن القاضي<sup>(٣)</sup> أنَّ: القدرة القديمة تؤثر

---

(وحواش على أوائل شرح التجريد للطوسي)، وشرح نونية خضر بك في علم التوحيد.

(١) ب: عنه وعن القاضي.

(٢) الأستاذ الإمام أبو إسحاق الإسفراييني أحد من بلغ حد الإحتماد لسحره في العلوم واستجماعه شرائط الإمامة من العربية والفقه والكلام والأصول ومعرفة الكتب والسنة، رحل إلى العراق في طلب العلم وحصل ما لم يحصله غيره، وأحد في التدريس والتصنيف والإفادة، وكان ذا فنون بلغا في كل من درجة الإمامة، وكان طراز ناحية الشرق فضلاً عن بيسابور وناحيته التي كان منها، ثم كان من المجتهدين في العادة المباهلين في الورع والتَّحَرُّج.

قال الذهبي: الإمام العلامة الأوحّد الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، الأصولي الشافعي الملقب ركن الدين، أحد المجتهدين في عصره وصاحب المصنفات الناهرة ارتحل في الحديث، وأمل مجالس وقع لي منها.

ومن تصانيفه: كتاب جامع الخلي في أصول الدين والرد على الملحدين في خمس مجلدات، وبنيت له بنيسابور مدرسة مشهورة، توفي بنيسابور يوم عاشوراء من سنة ثمان عشرة وأربعمائة.

(٣) الباقلاني [٣٣٨ - ٤٠٣ هـ / ٩٥٠ - ١٠١٣ م] محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر الباقلاني: متكلم، فقيه، قاض، من كبار علماء الكلام، انتهت إليه الرئاسة في مذهب الأشاعرة. ولد ونشأ في البصرة، وتعلم ببغداد. استدعاه عضد الدولة إلى شيراز لمجادلة المعتزلة، فتغلب عليهم. وبقي معه إلى أن دحلا بغداد، فعاش فيها ثم وجهه سفيراً عنه إلى ملك الروم في القسطنطينية فكانت له فيها مناظرات مع علماء النصرانية بين يدي الملك، فتغلب عليهم أيضاً. واشتغل بالتدريس العام، ثم لأساء عضد الدولة. وولي قضاء الشعر مدة. توفي ببغداد. من كتبه: التمهيد، والإنصاف، والأئمة الأربعة، وهداية المسترشدين، إعجاز القرآن، وغيرها كثير.

في وجود الفعل، والحادثة في أخصّ وصفه: من كونه صلاة أو غضباً أو سرقة إلى، غير ذلك.

قال السنوسي: والذي أقطع به من غير تردد، تنزيه هؤلاء الأئمة عمّا نقل عنهم<sup>(١)</sup>.

### • [مذهب القدرية في الأفعال]

وقالت القدرية مجوس هذه الأمة: قدرة العبد أثرت في أفعاله على وفق اختياره.

ورُدَّ بقيام الدليل على عموم قدرته تعالى وإرادته. قالوا: تعلّق قدرة العبد<sup>(٢)</sup> وإرادته بالفعل، منع من تعلّق قدرته وإرادته تعالى بالفعل، ولا يلزم العجز لأنّه تعالى قادر على إيجاد الفعل، بأن يسلب من عبده القدرة عليه والإرادة له.

قلنا: اعترفتم بالعجز ما لم يسلب، وجعلتم الأضعف يمنع الأقوى<sup>(٣)</sup>، على أنّ السلب عندكم لا يجوز بمقتضى وجوب الأصلح. وربما تمسكوا بأنّه لو كان خالقاً لأفعال العباد، لكان هو القائم والقاعد والآكل والشارب إلخ...

(١) الصحيح أن للإمام الحويي طريقتين في هذه المسألة، الطريقة الأولى ذكرها في كتاب الإرشاد وهو ما يعول عليه السنوسي والسعد في شرح المقاصد وغيرهما، والطريقة الثانية هي ما ذكرها في كتاب النظامية، ونقله عنه الإمام الرازي في نهاية العقول وكذلك الأمدي في أبحار الأفكار، وغيرهما كما بيته في تعليقاتي على رسالة الشيخ خالد النقشبندي المسماة بالعقل الجوهرى. فلتراجع. ولكن الصحيح أن هذا الرأي ليس موافقاً للرأي المعتزلة، ولا لرأي الفلاسفة كما يوهم ظاهر كلام بعض العلماء والباحثين المعاصرين.

(٢) ليست في ب.

(٣) صورة هذه العبارة كلها في ب: «اعترفتم بمنع الأقوى».

وهذا جهل عظيم، لأنَّ المتصف بالشيء من قام به ذلك الشيء لا من أوجده، أولاً يرون أنَّ الله هو الخالق للسواد ولا يتصف به؟! وغير ذلك. وربما يتمسك بقوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي﴾ [المائدة: ١١٠].

والجواب: أنَّ الخلق هنا بمعنى التقدير الكسبي، على ما يتضح، مع ما في الأول من التغليب.  
أو المراد: لو قرَّض خالقين.

• [الاحتجاج بأنه لو لم يكن مؤثراً لم يجز تكليفه]  
قالوا: لو<sup>(١)</sup> لم يكن مؤثراً في فعله، لكان له حجة بأنَّه لا يستحق عقاباً.

قلنا: هو لازم حتى على مذهبكم، لأنَّ القدرة ودواعي الفعل من إرادة وشهوة وغير ذلك، ممَّا يجب معه الفعل، ولا بدَّ أوجدها الله تعالى<sup>(٢)</sup> فيه، فيكون مجبوراً، نعم، له كسب واختيارٌ ظاهريٌّ على ما سنذكره.

[المذهب الحقُّ في المسألة، وهل من شأن القدرة الحادثة التأثير؟]  
وبالجملة، فالحقُّ الذي فيه النجاة: مذهب الأشعري والجماعة: أنَّ أفعال العبد مخلوقة لله تعالى، قال تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦].

(١) ليست في ب.

(٢) زيادة من ب.

(٣) زيادة من ب.

وليس لقدرته الحادثة إلا المقارنة، فهو ظاهر في أنَّ القدرة الحادثة ليس من شأنها التأثير.

وفي كلام الآمدي<sup>(١)</sup> "أَنَّ مِنْ شَأْنِهَا التَّأْثِيرَ، وَعَدَمُ تَأْثِيرِهَا إِنَّمَا هُوَ لَوْ قُوعٌ مُتَعَلِّقٌ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

وفي كلام صاحب التبصرة: أَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ عِلَّةٌ لِلْفِعْلِ.

والجمهور: عَلَى أَنَّهَا شَرْطٌ لِأَدَاءِ الْفِعْلِ لَا عِلَّة.

واعترض بعض المتأخرين: بِأَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا دَخَلَ لَهَا عِنْدَ أَصْحَابِنَا فِي وَجُودِ الْأَفْعَالِ أَصْلًا، فَحِينَئِذٍ لَا يَظْهَرُ فَرْقٌ مِنْ حَيْثُ عَدَمُ التَّأْثِيرِ، بَيْنَ كَوْنِهَا عِلَّةً أَوْ شَرْطًا.

---

(١) علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الإمام أبو الحسن سيف الدين الآمدي (٥٥١هـ - ٦٣١هـ = ١١٥٦ - ١٢٣٣م)، الأصولي المتكلم أحد أذكى العالم، ولد بعد الخمسين وخمسة بيسير بمدينة أمد، وقرأ بها القرآن وحفظ كتاباً في مذهب أحمد بن حنبل، ثم قدم بغداد فقرأ بها القراءات أيضاً، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي، وتفنن في علم النظر وأحكم الأصولين والفلسفة وسائر العقليات وأكثر من ذلك.

ثم دخل الديار المصرية، وتصدر للإقراء وأعاد بدرس الشافعي، وتخرج به جماعة ثم وقع التعصب عليه فخرج من القاهرة مستخفياً، وقدم إلى حماة، فأقام بها ثم قدم دمشق ودرّس بالمدرسة العزيرية، ثم أخذت منه وبدمشق توفي. وحمل عنه الأذكاء العلم أصولاً وكلاماً وخلافاً. وصنف كتاب الأبيكار في أصول الدين والإحكام في أصول الفقه، ومناهج القرائح، وتصانيفه فوق العشرين تصنيفاً كلها منقحة حسنة.

ويحكى أن شيخ الإسلام عز الدين ابن عبد السلام قال: ما سمعتُ أحداً يلقي الدرس أحسن منه. وقال: ما علمنا قواعد البحث إلا من سيف الدين الآمدي. وقال: لو ورد على الإسلام متردقٌ يُشكِّكُ، ما تعيَّنَ لمناظرته غير الآمدي؛ لاجتماع أهليَّة ذلك فيه.

والآمدي. بالهمزة الممدودة والميم المكسورة وبعدها دال مهملة، هذه السببة إلى أمد، وهي مدينة كبيرة في ديار بكر مجاورة لبلاد الروم. [انظر: الطبقات الكبرى، وفيات الأعلام، والأعلام]

وأجاب: بأنَّ (المراد بالعلة والشرط العاديان الظاهريان، كإمساس النار علةً، للإحراق ويُسَرُّ الملاقى شرطاً<sup>(١)</sup>) له. هذا هو المنقول؛ ولكنَّ الظاهر أنَّ الذي يُعَدُّ سبباً أو شرطاً في تأثير المؤثر ليس هو القدرة، بل إرادة العبد.

بيانه: أنَّ العبد إذا توجهت إرادته لفعل من أفعاله، كالصلاة، أو وجد الله في العبد شيئين مقترنين:

أحدهما: فعله بالمعنى الحاصل بالمصدر؛ أي حركاته وسكناته.  
والثاني: قدرته المتعلقة بفعله تعلُّق مقارنة. وتعلُّقها المذكور هو فعله بالمعنى المصدري.

فالسبب هو<sup>(٢)</sup> توجه إرادة العبد، والمسبَّب شيئان وجوديان أو جدهما المولى تعالى<sup>(٣)</sup> مقترنين، وهما فعل العبد وقدرته، فلا يناسب حينئذ جعل أحدهما علةً أو شرطاً للآخر.

وإنَّما السبب والشرط<sup>(٤)</sup> في إيجاد المؤثر لهما إرادة العبد، لكنَّه عاديٌّ لا عقليٌّ؛ فإذا قصد العبد فعل الخير، خلق الله فيه قدرة فعل الخير، وخلق الخير معها، وإن قصد فعل الشر، خلق الله تعالى<sup>(٥)</sup> فيه قدرة فعل الشر (وخلق الشر معها، فكان هو المانع<sup>(٦)</sup> لقدرة فعل الخير بقصده فعل الشر، فيستحقُّ الذم).

---

(١) ب: شرطاً.

(٢) زيادة من ب.

(٣) زيادة من ب.

(٤) ب: أو الشرط.

(٥) زيادة من ب.

(٦) ب: المفوت.

### [ما السبب في إرادة العبد؟]

إن قلت: قد علمنا<sup>(١)</sup> ممّا تقدم أنّ إرادة العبد سبب في خلق قدرته وفعله، وما<sup>(٢)</sup> السبب في إرادته؟

قلت: قال بعض المحققين: وأمّا صرف إرادة العبد، وجعلها متعلقة بالفعل، فليس بخلق الله عزّ وجل، حتى يلزم الجبر، بل هو صفة نفسية ثابتة لها بذاتها<sup>(٣)</sup>؛ فإنّها صفة من شأنها التخصيص، كإرادة الله تعالى<sup>(٤)</sup> وكوئها هي مخلوقة لله تعالى<sup>(٥)</sup>، لا يلزم منه الجبر، كما أنّ صدور إرادته تعالى عن ذاته بالإيجاب على ما نحى إليه<sup>(٦)</sup> الرازي<sup>(٧)</sup> ومن تبعه في

(١) ب: علمت.

(٢) ب: وأما.

(٣) ب: لذاتها.

(٤) زيادة من ب.

(٥) زيادة من ب.

(٦) ب: عليه.

(٧) محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي [٥٤٤-٦٠٦هـ/١١٥٠-١٢١٠م]. الإمام المفسر المتكلم، أوجد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل: لقب بشيخ الإسلام. وهو من درية أبي بكر الصديق، أصله من طبرستان، ولد في الري، وإليها نسبته. ويقال له أس خطيب الري نسبة إلى والده الإمام ضياء الدين عمر الذي كان من أعظم العلماء والمتكلمين من أهل السنة وعليه تخرج ولده الإمام الرازي. رحل إلى خوارزم وما وراء النهر وحراسان، وأتقن علوماً كثيرة وبرز فيها. وكان شافعياً أشعرياً، ناظر المعتزلة، واشتغل بالتدريس في الحيرة. وردّ على الفلاسفة، والمجسمة، والمعتزلة، وغيرهم من الفرق المخالفة لأهل السنة. وتعصب عليه الناس وكادوا له في حياته وبعد مماته، واشتغل المجسمة والكرامية بكراميته وحشد الناس ضده وضد طريقته لعظم ما كشف من مفسادهم.

له مصنفات كثيرة أقل الناس عليها في حياته بتدريسها. وتوفي في هراة من كتبه تفسير مفاتيح الغيب، من أعظم كتب التفسير، وهاية العقول في دراية

الصفات، لا ينافي كونه فاعلاً مختاراً بالاتفاق). اهـ<sup>(١)</sup>.

أقول: لكن في التحقيق، هذا لا يخلصه من الجبر الباطني؛ فإنَّ الإرادة وجميع دواعي الفعل المتوفرة على وجوده، بخلقه تعالى كما سبق<sup>(٢)</sup>.  
ولذلك قال السنوسي: ومما يبطل مذهب المعتزلة؛ أنَّ ما فروا<sup>(٣)</sup> منه لازم لهم، وإن قالوا: إنَّ القدرة الحادثة هي المؤثرة في الأفعال الاختيارية! وذلك أنَّهم وافقوا على أنَّه جلَّ وعلا هو الخالق للقدرة الحادثة، والداعي للفعل من الشهوة فيه، وقوة تصميم العزم عليه، ونحو ذلك من أسباب الفعل. وإذا كانت أسباب وجود الفعل كلها من الله، والفعل معها<sup>(٤)</sup> واجب لا يمكن تركه، فصار إذا<sup>(٥)</sup> هذا العبد: الله تعالى هو الذي ألجأه إلى ذلك الفعل، بأن خلق الله أسبابه، وما يتوقف عليه، بحيث لا يجد مع تلك الأسباب انفكاكاً عن الفعل.

---

الأصول في علم الكلام من أهم كتب أهل السنة، والأربعين في أصول الدين، ومعالم أصول الدين في علم الكلام وأصول الفقه، والمحصول في علم الأصول، والمنتخب في أصول الفقه. والمباحث المشرقية، وشرح الإشارات والتبہات، وشرح حكمة العين، وغيرها كثير.

(١) ب: انتهى.

(٢) ما بين القوسين، من قوله (وخلق الشر معها) إلى هنا، حاء في ب بعد قوله (انفكاكاً عن الفعل) التالية.

(٣) ب: قرروا.

(٤) ب: والفعل منها.

(٥) مرسومة في المخطوطتين بالالف، ويمكن رسمها: إذن.

• [الحق: العبد مجبور في صورة مختار]

فالحق قول الأشعري: إنَّ العبد مجبور في قالب مختار، الذي هو توسط بين الجبر المطلق، ومذهب الاعتزال. ولا ضرر في الجبر الباطني مع الاختيار والكسب الظاهري، على ما نبين.

وإلى هذا المذهب تشير النصوص القرآنية والسنة ؛ ألا ترى قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ \* وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ الآية [التكوير: ٢٨-٢٩]،<sup>(٢)</sup> ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [النحل: ٩٣]. وقوله عليه الصلاة والسلام: «لن يدخل أحدكم منكم<sup>(٣)</sup> الجنة بعمله»<sup>(٤)</sup>، «اعملوا فكلٌ ميسر لما خلق له»<sup>(٥)</sup>.

(١) ليست في ب.

(٢) هنا زيادة في ب. ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾، وقد أثبتنا نص الآيتين كما في المصحف الشريف.

(٣) زيادة من ب.

(٤) رواه أحمد في مسنده، برقم ٧٥٧٧، وصححه أحمد شاكر.

وهو في البخاري برقم ٦٠٩٨ عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: (لن ينجي أحدكم منكم عمله). قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته، سددوا وقاربوا، واغدوا وروحوا، وشئ من الدلجة، والقصد القصد تبلغوا».

ورواه الإمام مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لن ينجي أحد منكم عمله. قال رجل: ولا إياك يا رسول الله. قال: ولا إياي إلا أن يتغمدني الله منه برحمته، ولكن سددوا». [باب لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمته الله تعالى، رقم ٢٨١٦].

(٥) رواه البخاري في صحيحه برقم ٤٦٦٦ عن علي رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ في

وعليه محققو الظاهر، وإليه يشير كلام أهل الباطن.

قال العارف بربه<sup>(١)</sup> سيدي إبراهيم الدسوقي<sup>(٢)</sup>: (من نظر إلى

جنازة، فأخذ شيئاً فجعل ينكت به الأرض فقال: (ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من النار ومقعده من الجنة). قالوا يا رسول الله أفلا نتكل على كتابنا وندع العمل؟ قال: (اعملوا فكل ميسر لما خلق له أما من كان من أهل السعادة فييسر لعمل أهل السعادة وأما من كان من أهل الشقاء فييسر لعمل أهل الشقاء ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴿﴾ الآية.

وفي لفظ مسلم عن علفرضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ ذات يوم جالساً وفي يده عود ينكت به، فرفع رأسه، فقال: ما منكم من نفس إلا وقد علم مرها من الجنة والنار. قالوا: يا رسول الله! فلم يعمل؟ أفلا نتكل؟ قال: لا، اعملوا فكل ميسر لما خلق له، ثم قرأ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴿﴾ إلى قوله: ﴿فَسَيَرَهُ لِّلْعُزَّى﴾.

ورواه الترمذي برقم ٢٢١٩ عن علي قال: بينما نحن مع رسول الله ﷺ وهو ينكت في الأرض إذ رفع رأسه إلى السماء ثم قال: ما منكم من أحد إلا قد علم (قال: وكيع إلا قد كتب) ومقعده من النار ومقعده من الجنة، قالوا: أفلا نتكل يا رسول الله؟ قال: لا اعملوا فكل ميسر لما خلق له). قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

ورواه أبو داود في سننه برقم ٤٦٩٤ عن علي عليه السلام قال: كنا في جنازة فيها رسول الله ﷺ ببقع الغرق، فجاء رسول الله ﷺ، فجلس ومعه نخصرة (عصا خفيفة)، فجعل ينكت بالخمصرة في الأرض، ثم رفع رأسه فقال: «ما منكم من أحد ما من نفس منقوسة إلا قد كتب الله مكانها من النار أو [من] الجنة إلا قد كتبت شقية أو سعيدة». قال: فقال رحل من القوم: يا نبي الله! أفلا نمكث على كتابنا، ودع العمل فمن كان من أهل السعادة ليكون إلى السعادة، ومن كان من أهل الشقوة ليكون إلى الشقوة؟ قال: «اعملوا فكل ميسر [لما خلق له]، أما أهل السعادة فييسرون للسعادة، وأما أهل الشقوة فييسرون للشقوة» ثم قال نبي الله ﷺ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴿﴾ فَسَيَرَهُ لِّلْعُزَّى ﴿﴾ وَأَمَّا مَنْ كَفَلَ وَاسْتَفْتَى ﴿﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ﴿﴾ فَسَيَرَهُ لِّلْعُزَّى ﴿﴾.

(١) ب: قال العارف بالله سلطان الأولياء إبراهيم الدسوقي.

الخلق بعين الحقيقة عذرهم، ومن نظر إليهم بعين الشريعة مقتهم<sup>(١)</sup>.  
ثم ظاهر ما قدمناه لك: أنَّ إرادة العبد سابقة على قدرته وفعله، وهو كذلك.

### • [حاصل المسألة]

والحاصل: أنَّ فعل العبد، أي: الذي هو بالمعنى الحاصل بالمصدر،  
مقارن لقدرته زماناً<sup>(٢)</sup> مسبوق بها تعقلاً.  
وأما إرادته لذلك الفعل، فهو مسبوق بها زماناً<sup>(٣)</sup> وتعقلاً؛ فهي وإن  
كانت من الأعراض التي لا تبقى زمانين، إلا أنَّه لا يضرُّ سبقها للفعل  
هذا كله، أفاده المحققون.

إن قلت: نحو صلاة الظهر مثلاً، فعلٌ واحد، أو أفعال متعددة؟  
قلت: هو فعل واحد شرعاً، لكنَّه في نفسه أفعال متعددة بقدر  
متعددة؛ إذ القدرة عرض، والعرض لا يبقى زمانين على ما سبق، فالجزء  
الأول من حركات الصلاة، يوجد الله تعالى مع قدرة من العبد، ثم ينتهي  
ذلك الجزء، فتنتهي معه قدرته، ويوجد الله تعالى الجزء الثاني مع قدرة  
أخرى. وهكذا الحال لو حرَّك شخص جسده عضواً عضواً، فلكل حركة  
عضو قدرة قائمة بذلك العضو مقارنة لحركته لا بجميع الجسد.

(١) إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن الدسوقي الصوفي العارف بالله تعالى (ت ٩١٩ هـ/ ١٥١٤ م). له الحزب الكبير. وله كرامات، وطريقته مشهورة.

(٢) ب: من نظر إلى الخلق بعين الشريعة مقتهم، ومن نظر إليهم بعين الحقيقة عذرهم.

(٣) ب: زماناً.

(٤) ب: زماناً.

وأما الإرادة فهي: صفة واحدة متعلقة بالفعل المتحد شرعاً، المتعدد واقعاً، لما عُلِمَ أنَّ الصلاة حركات متعددة<sup>(١)</sup>، وسكنات متعددة، كل واحدة بقدرة مقارنة لها.

فإن قلت: لم قلت إن القدرة تتعدد دون الإرادة، فجعلتها واحدة؟

#### • [الإرادة مسبقة بالعلم التصوري لا التصديقي]

قلت: تعلق الإرادة مسبوق بتعلق العلم أي التصوري، ويستحيل أن يكون علم العبد متعلقاً بحركات صلاته تفصيلاً؛ فهو إنما تعلق بصلاته إجمالاً، ثم يكون القصد على ذلك الإجمال، فيكون قصداً واحداً متعلقاً بتلك الصلاة على إجمالها، بدون إدراك لكمية<sup>(٢)</sup> الحركات حركة بعد حركة.

وإنما فسرنا العلم بالتصوري، لأن العلم التصديقي مسبوق بتعلق الإرادة، فقولهم: تعلق الإرادة تابع لتعلق العلم، أي التصوري، لا التصديقي، كما هو معلوم.

#### • [النية والإرادة]

ثم ظهرت وقفة؛ وهي أن النية من قبيل الإرادات؛ لأنها قصد الشيء مقترناً بفعله، وقد علمت أن تعلق الإرادة<sup>(٣)</sup> سابق على تعلق القدرة، وعلى وجود الفعل زمناً، فيلزم أن يكون الجزء الأول من الصلاة غير

(١) ليست في ب.

(٢) غير مقروءة في ب.

(٣) كذا في ب، وفي أ: أفراد.

مراد، لأنَّ زمن الإرادة زمن أول فعل، مع أنَّ ذلك الجزء -وهو الحركة الأولى- فعلٌ وقع مع قدرة حادثة، وكلُّ ما هو كذلك فهو مسبوق بإرادة حادثة.

وكلُّ ذلك على أن العرض لا يبقى زمانين<sup>(١)</sup>.

أمَّا على مقابله، وهو التحقيق كما سبق، فقدرة واحدة، وتوجد<sup>(٢)</sup> للكل، فتأمل.

### • [ما الذي يكلف به العبد: المعنى المصدري أو الحاصل بالمصدر؟]

إن قلت: قد تبين ممَّا سبق أنَّ للعبد فعلاً بالمعنى المصدري، وفعلاً بالمعنى الحاصل بالمصدر، فأيهما المكلف به؟  
قلت: المكلف به بالمعنى<sup>(٣)</sup> الحاصل بالمصدر، أعني: الحركات والسكنات، على ما هو التحقيق عندهم، وإن كان التكليف به من حيث كسبه الذي<sup>(٤)</sup> هو تعلق القدرة به، الذي هو بالمعنى المصدري، إلا أنَّه لما كان الموجود خارجاً هو الأول، جعلوه مصبَّ التكليف، بخلاف الثاني، فإنه أمر اعتباري.

(١) ليست في ب.

(٢) ب: وتوجه.

(٣) أ: المعنى.

(٤) ب: أي.

• [الكسب يطلق على تعلق القدرة]

ثمَّ الكسب يطلق بمعنى المكسوب، وهو الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر، وعلى تعلق القدرة، الذي هو جهة مدخلية العبد في الفعل، وليس هو من التأثير في شيء، بل هو مجرد مقارنة قدرته له، نعم تسند الأفعال حقيقة في الظاهر بناء عليه.

• [فعل العبد تتعلق به قدرتان]

والحاصل أنَّ فعل العبد تعلَّقت به قدرتان:

إحداهما: <sup>(١)</sup> قدرة المولى، وتعلَّقها تعلُّق تأثير، ويقال له خلق.  
والثانية: قدرة العبد، وتعلَّقها تعلُّق مقارنة، ويقال له كسب.

• [الفرق بين الخالق والمكتسب]

والفرق بين الخالق والمكتسب:

- أنَّ الخالق لا يحتاج لآلة، والمكتسب <sup>(٢)</sup> يحتاج لها.
- والكاسب يقع الفعل في محلِّ قدرته، والخالق يقع منه الفعل لا في محلِّ قدرته.
- والكاسب لا يستقلُّ بالفعل عن الخالق، بخلاف العكس.

---

(١) ب: أحدهما.

(٢) ب: والكاسب.

• [التولد في الكسب والتولد في الإيجاد والاختراع]

إن قلت: إذا حرك إنسان يده فقطع عضو شخص، فالقطع ليس مكسوباً [له]<sup>(١)</sup> لكونه ليس في محل القدرة، وإنما المكسوب<sup>(٢)</sup>: الحركات والسكنات التي يقدر العبد على تركها. وأما القطع فلا يقدر على دفعه بعد الحركة. وإذا لم يكن مكسوباً له فكيف يؤاخذ به؟ قلت<sup>(٣)</sup>: لأنه ناشئ عن فعله وكسبه.

إن قلت: هذا اعتزال وقول بالتولد.

قلت: التولد الاعتزالي هو التولد في الإيجاد والاختراع، كقولهم إن العبد أوجد الحركة مباشرة، والقطع تولدًا. وما قلناه تولد في الكسب، ولا محذور فيه.

• [التحقيق أن الكسب: تعلق الإرادة لا تعلق القدرة، ولا

مجموعهما]

وما علمته من أن الكسب تعلق القدرة، هو ما<sup>(٤)</sup> نص عليه السنوسي وغيره، ولكن إذا كان السبب الأصلي هو: تعلق الإرادة، على ما علمت آنفاً، فالأنسب أنه هو الكسب، [لا تعلق القدرة]<sup>(٥)</sup>.

(١) أ: «ليس مكسوباً لكونه». وفي ب: «ليس مكسوباً لهم لكونه». فزدنا (له) لزيادة الإيضاح.

(٢) كذا في ب، وفي أ: الكسب.

(٣) ب: قلنا:

(٤) ب: وما علمته من أن الكسب هو تعلق القدرة، نص عليه السنوسي وغيره.

(٥) زيادة من ب.

ولذلك قال ابن العربي<sup>(١)</sup> في الفتوحات المكيّة: (الكسب تعلّق إرادة الممكن بفعل ما دون غيره، فيتوجه الاقتدار الإلهي عند ذلك التعلق، فيسمّى ذلك كسبَ المكلف). وأطلق السعد<sup>(٢)</sup> الكسبَ على مجموع التعلّقين فقال: «وتحقّيقه أنّ

---

(١) الشيخ الأكبر ابن عربي [٥٦٠ - ٦٣٨ هـ / ١١٦٥ - ١٢٤٠ م]، محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله الحائمي الطائفي الأندلسي، أبو بكر، المعروف بمحيي الدين بن عربي: صوفي، عرف بمذهبه في وحدة الوجود. ولد في مرسية بالأندلس، ودرس الفقه والحديث باشبيلية، وسمع بقرطبة، وقام برحلة، فدخل بجاية - بالمغرب الأوسط - ومصر والحجاز والشام وما بين النهرين وبلاد الروم. وأكر عليه أهل مصر آراءه، فعمل بعضهم على إراقة دمه، وحبس، فسعى في خلاصه أبو الحسن علي بن أبي نصر فتح الجاني (وكان من أكابر فقهاء المالكية في وقته) فحبا. ثم استقر في دمشق، وتوفي بها، ودفن بسفح قاسيون. وكان طاهري المذهب في العبادات، وله اعتقادات بددها في أثناء كتبه المختلفة أكرها عليه كثير مائلين، ونسب إلى الحلول والاتحاد، ولكنه لا يقول بذلك بل بوحدة الوجود، وعن شع عليه العلاء البحاري، والبقاعي، وعن نفى عنه ذلك الفيروزآبادي، والسيوطي.

وفيه سنن الشيخ القوري عن ابن عربي فقال: اختلف الناس بين مكفر ومقطب والأولى الوقوف. ونقل ذلك عن الشيخ القوري الشيخ رروق في قواعد التصوف وفي غيره من كتبه.

وله كتب كثيرة عظيمة الأثر، اختلف الناس فيها، من أهمها الفتوحات المكية، وفصوص الحكم، والوصايا، ورسائله كثيرة جدا.

(٢) سعد الدين التفناراني (٧١٢ - ٧٩١ هـ) وأخذ عن القطب والعضد وغيرهما، وتقدم في الفنون، واشتهر ذكره وطار صيته وانتفع الناس بتصانيفه.

من كتبه: حاشية على شرح العضد على المختصر الأصولي، وشرح التلخيص المختصر والمطول، وشرح على المفتاح وحاشية على التوضيح شرح التنقيح اسمها التلويح وهي من أعظم ما كتب في أصول الفقه، وحاشية على الكشاف، لم يتمها، وله شرح العقائد السفية، كتاب معتمد، وتهذيب المنطق والكلام، والمقاصد وشرحا في علم الكلام، وشرح الشمسية، وغير ذلك، مات بسمرقند.

صرف العبد قدرته وإرادته إلى الفعل كسب، وإيجاد الله تعالى الفعل خلق<sup>(١)</sup>.

ولكن التحقيق إنما هو صرف الإرادة فقط؛ ومعنى صرف القدرة: جعلها متعلقة بالفعل، وذلك الصرف يحصل بسبب تعلق الإرادة بالفعل، أي إن تعلق الإرادة يصير سبباً عادياً لأن يخلق الله في العبد قدرة متعلقة بالفعل، وأما اختيار العبد فهو تعلق إرادته.

---

من تلامذته الإمام علاء الدين البخاري، والعلامة الشرواني، وجلال الدين يوسف، وحسن بن علي بن محمد الأبيوردي حسام الدين. ومحمد بن عطاء الله بن محمد بن أحمد بن محمود الإمام العلامة قاضي القضاة. حيدر بن محمد الحوافي العالم المولى برهان الدين الهروي، محمد بن أحمد الحضري، الكاشي (شمس الدين).

قال ابن خلدون في مقدمته مشيراً إلى مكانة السعد: «وبقي بعض الحصار في ما وراء النهر لما هناك من الحصار بالدولة التي فيها فلهم بذلك، حصّة من العلوم والصنائع لا تنكر. وقد دلنا على ذلك كلام بعض علمائهم من تأليف وصلت إلينا إلى هذه البلاد وهو سعد الدين التفتازاني. وأما غيره من العجم فلم نر لهم من بعد الإمام ابن الخطيب، ونصير الدين الطوسي كلاماً يعول على نهايته في الإصابة».

(١) هذا كلام الإمام السعد في شرح النسفية مسألة خلق الأعمال والكسب، وعلق عليه العلامة الجندي فقال: «صرف الإرادة جعلها متعلقة بالفعل، وعنه ينشأ صرف القدرة، ويترتب على ذلك أن يخلق الله تعالى صفة متعلقة بالفعل مقارنة له هي القدرة والاستطاعة، ولا محذور لأن تقدم الشيء باعتبار ذاته لا ينافي تأخره بحسب وصفه، كما يقول رماه قتلته، فإن الرمي باعتبار إفضائه إلى الموت يكون قتلاً، وذلك عند تحقق الموت. وزعم بعضهم أن صرف القدرة: قصد استعمالها، وقال هو غير القصد. ورد بأن قصد الاستعمال يقتضي أن توجد القدرة، ولا تستعمل، فلا تكون مع الفعل، كما هو مذهب من يقول يحدثها عند قصد الفعل» [انظر حاشيته مع مجموعة الحواشي البهية على شرح العقائد النسفية، ص ١٤٩].

### • [الفرق بين الإرادة والاختيار]

نعم قيل: فرق بين الإرادة والاختيار، لأنَّ الإرادة تتعلَّق بالمراد، والاختيار به مع ملاحظة ما للطرف الآخر، فكأنَّ المختار ينظر إلى الطرفين، ويميل إلى أحدهما، والمريد ينظر إلى الطرف الذي يريده ولو ابتداء، فمع كلِّ اختيار إرادة ولا عكس<sup>(١)</sup>، لانفرادها في ملاحظة الطرف الواحد ابتداءً.

وقولنا: (ويميل إلى أحدهما) أي ويقصد أحدهما.

وقولنا: (ينظر إلى الطرفين) أي يدرك الطرفين.

فإن قلت: فعلی هذا، لا يكون ملاحظ الطرف الآخر الموجه<sup>(٢)</sup> القصد إليه فاعلاً مختاراً، مع أنَّه فاعل مختار قطعاً.

قلت: لعلَّ هذه التفرقة بالنظر للغة، لا للاصطلاح، وإلا فهو فاعل مختار قطعاً.

فتدبر<sup>(٣)</sup>. اهـ.

### • [هل يكون الكسب بلا اختيار]

قال في شرح الكبرى: وقد يكون الكسب بغير اختيار؛ وذلك حيث يقع الفعل مع الذهول، أو الغفلة، ومع ذلك يحصل الفرق بينه وبين [حركة الاضطرار]<sup>(٤)</sup>، فالمكتسب أعمُّ من المختار، كما بينه المقترح في

---

(١) ب: فحيث فكل اختيار إرادته، وليس كل إرادة اختيار، لانفرادها.

(٢) ب: الموجد القصد.

(٣) ليست في ب.

(٤) كذا في ب، وفي أ: وبين اضطراري.

شرح إرشاد إمام الحرمين اهـ<sup>(١)</sup> بالمعنى.

وهو على المشهور في الكسب.

أمّا على ما قلناه من: أنّ الكسب تعلق الإرادة، فليس ذلك مكتسباً، فمن ثمّ لا يكلف به، فهو كفعل المجنون والنائم. والضمان به، لأنّ الضمان من قبيل خطاب الوضع، لا التكليف على ما هو موضح في محله<sup>(٢)</sup>.

### • [الجزء الاختياري]

وأمّا الجزء الاختياريّ: فهو منسوب للاختيار، الذي هو الإرادة على ما علمت آنفاً، فهو الكسب، أعني: مقارنة القدرة للفعل، ونسبته للاختيار لأنّه - أي الجزء - مسبّب عن الاختيار، على ما مرّ من أنّ العبد إذا أراد شيئاً أوجده الله مع القدرة مقترنين، وعلى هذا فلا يقال: إنّهُ مخلوق لأنّه أمر اعتباري.

وقد علمت في طالع الرسالة أنّ الأمور الاعتبارية لا تتعلّق بها القدرة، ومحلّه قدرة العبد، أي: إنّهُ صفة ثابتة لها باعتبار الفعل، لأنّه<sup>(٣)</sup>: مقارنتها للفعل.

ولا يلزم قيام العرض بالعرض، لما تلوناه عليك أيضاً من أنّ ذاك في معنيين وجوديين.

(١) ب: انتهى.

(٢) ب: في غير هذا المحلّ.

(٣) ب: لأنها.

إن قلت: ظاهر قولهم: للعبد جزء اختياري، أي<sup>(١)</sup> "أَنَّ العبد كُلُّ" مركب من هذا الجزء مع شيء آخر فما معنى ذلك؟ وما هو الجزء الثاني؟ قلت: تسمَّحُوا في إطلاق الجزئية، والنسبة المأخوذة من اللام في قولهم: (للعبد) لأدنى ملابسة. والمراد: أَنَّ للعبد حالة<sup>(٢)</sup> منسوبة للاختيار، وهي تعلق قدرته بأفعاله، وحالة منسوبة للاضطرار وهي تعلق قدرة الله تعالى وإرادته بأفعال العبد.

ويصحُّ أن يكون المراد بالجزء الاختياري نفس الحركات الاختيارية، أي إنَّ للعبد صفة اختيارية ظاهراً، وهي فعله الذي يقع باختياره، لا ما يقع اضطراراً كمحركة المرتعش.

وعلى هذا يكون الجزء الاختياري من الموجودات، ويتعلَّق به الخلق، ومحلُّه: ما قام به من ذات العبد، كاليد مثلاً، إذا حركها، والرجل إذا حركها، وهكذا.

ويصحُّ أن يكون المراد به القدرة التي بها الشيء المختار، أو الإرادة التي بها ترجيحه، وقد علمت كلاً ومحلّه.

وعلى الأخير<sup>(٣)</sup> حيث فسرت الاختيار، كان من<sup>(٤)</sup> نسبة الشيء إلى نفسه مبالغة على ما هو مشهور في أحمر<sup>(٥)</sup>.

(١) زيادة من ب.

(٢) ب: كلي.

(٣) ليست في ب.

(٤) ب: وعلى هذا الأخير.

(٥) ب: إلى .

(٦) عندما تقول في أحمر. أحمر، وفي الخارج خارجي فكأنه الطري من البلاد الشاسعة، فالسبة فيهما مزيدة للمبالغة، فيقال رجل أحمر كأنهم نسبوه إلى محل، وإبنا أرادوا

ويصحُّ أن يكون<sup>(١)</sup> المراد به العقل<sup>(٢)</sup> الذي يميّز به ما يحسن اختياره وما يقبح وهو مخلوق أيضاً، وفي كون محلّه القلب أو الدماغ خلاف مشهور<sup>(٣)</sup>.

• [هل أفعال الحيوانات جميعها على هذا التفصيل؟]  
تنبيه: قال الخياطي: "ويجب أن يعلم أن جميع أفعال الحيوانات على هذا التفصيل من المذاهب، إلا أن بعض الأدلة لا يجري إلا في المكلف، فلدلك خصوا العباد بالذكر" اهـ<sup>(٤)</sup>.  
ويقويه قولهم في الحيوان: متحرك بالإرادة.  
وأما من قال: الإرادة من خواصّ العقلاء<sup>(٥)</sup>، فلعله<sup>(٦)</sup> عنى الإرادة الكاملة.

---

المبالغة، قال الغلاييني: «وفي النسبة معنى الصفة، لأنك إذا قلت «هذا رجل بيروني»، فقد وصفته بهذه النسبة. فان كان الاسم صفة، ففي النسبة إليه معنى المبالغة في الصفة، وذلك أن العرب إذا أرادت المبالغة في وصف شيء، ألحقوا بصفته باء النسب، فإذا أرادوا وصف شيء بالحمرة، قالوا «أحمر». فإذا أرادوا المبالغة في وصفه بالحمرة، قالوا «أحمرّي». وإذا قيل للأحمر «هذا أحمرّي»، فكأنهم نسبوه إلى نفسه.

(١) سقطت من ب.

(٢) ب: التعقل.

(٣) الإمام أبو حنيفة يقول هو في الدماغ، والإمام الشافعي يقول هو في القلب، وبعضهم جمع بينهما وقال: أصله في القلب وبوره في الدماغ، ربما يقصد بذلك أن أصل الفكر والعقل توجه القلب للفهم بالإرادة الحاصلة فيه، ومحلّه فعل التعقل بالفعل من العمليات والانتقالات يكون في الدماغ.

(٤) ب: انتهى.

(٥) كذا في ب، وفي أ: العقال.

(٦) كذا ب، وفي أ: فلعه.

• [مناقشة كلام المؤلف محل السؤال]

إذا علمت هذا كله، فقول<sup>(١)</sup> هذا المؤلف: ذهب طائفة من أهل السنة إلى أن قدرة العبد شرط صحيح، لما علمت أنه كلام الجمهور، خلافاً لصاحب التبصرة، وقد علمت أنه غير مناسب، وأن الأليق بالشرطية أو السببية الإرادة.

وقوله: (لتأثير المؤثر) يعني الله تعالى<sup>(٢)</sup> في فعله وإيجاده، أي: لفعل العبد، يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه.  
ويجاب: بأن العبارة

- على حذف مضاف، أي: في متعلق فعله وإيجاده.

- أو أنه أطلق المصدر وأراد اسم المفعول، أو أنه تجريد مبالغة على حد: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْمُخْلَدِ﴾<sup>(٣)</sup> [فصلت: ٢٨].

- أو المراد فعل العبد بالمعنى الحاصل بالمصدر، وإيجاد عطف على تأثير عطف تفسير.

وقوله: (على اختلاف<sup>(٤)</sup> بينهما في أنه هل... إلخ)، أي في جواب أنه (هل) أي: فيما هو الجواب الصحيح عن هذا الاستفهام.

وقوله: (فمال إلى الثاني الأشعري) أي: وهو أنه لا دخل له، ليس

---

(١) كذاب، وفي أ: فنقول.

(٢) زيادة من ب.

(٣) كانت في أ: السلام. وصححت في هامش أ التلاوة دار الخلد. وفي ب: لهم فيها دار الخلد.

(٤) على الاختلاف.

بصحيح، لما علمت أن له دخلاً قطعاً بالسبب والشرط<sup>(١)</sup> العاديين.  
وقد صدّر هو به في كلامه: (نعم لا يقال إن له تأثيراً أصلاً) فلعلّ  
هذا هو مراده بنفي [المدخلية]<sup>(٢)</sup>، أي لا مدخل له غير ما تقدّم.  
وقوله: (والى الأول الماتريدي)، أي: إن له مدخلاً، وهو الاختيار  
والإرادة اللذان<sup>(٣)</sup> هما غير مخلوقين [لله تعالى]<sup>(٤)</sup>، على ما يدل عليه آخر  
كلامه، ويأتي ما فيه.  
وقوله: (إن الله تعالى<sup>(٥)</sup> خلق في العبد قدرة واختياراً)، أي: إرادة،  
والعطف مغاير.

وقوله: (في العبد) مجمل، وقد مرّ تفصيل محلّ كلّ منهما.  
وقوله: (ثم أوجد فعله)، (ثم): للترتيب الذّكري، أو الرتبي  
الزمني<sup>(٦)</sup>، باعتبار التعقل<sup>(٧)</sup> لا باعتبار الواقع، وإلا نافي<sup>(٨)</sup> قوله بعد  
(مقارناً) وقد مرّ إيضاح ذلك.  
وقوله: (وقال الماتريدي) إلى قوله: (فوافق الأشعري في ذلك) كلام  
مجمل؛ إذ ظاهره أن الماتريدي والأشعري يتفقان من كلّ وجه في القضاء  
والقدر.

(١) ب: أو الشرط.

(٢) ب: هذا هو مراده المدخلية.

(٣) أ+ب: اللذين.

(٤) زيادة من ب.

(٥) زيادة من ب.

(٦) هذه الكلمة ليست في ب.

(٧) ب: التعلق.

(٨) رسمت في أ: «والانافي»، وفي ب: والانامع.

وقد بينّا لك في صدر المجموع: أنّ القدر من وظيفة القدرة عند<sup>١</sup> الأشعري، ومن وظيفة التكوين عند الماتريدي.  
فالمراد: توافقاً في مطلق أنّها بقضاء وقدر.  
وقوله: (الاختيارات<sup>(٢)</sup>) الجزئية والإرادات القلبية)، العطف للتفسير،  
والقيدان لبيان الواقع، لأنّ الاختيارات القائمة بالعبد ليست إلا جزئية  
قائمة بقلبه، أي: اللطيفة الربانية المتعلقة به.  
وقوله: (القائمة بالعباد)، أي: بقلوبهم كما وضحناه.  
وقوله: (فقال إنّها لعدم كونها موجودة... إلخ) ، ليس بصحيح، بل  
إرادة العبد واختياره موجودان في الخارج قطعاً، [يصحّ عقلاً]<sup>(٣)</sup> رؤيتهما  
لولا المانع العادي، فهما مخلوقان لله، كغيرهما من الموجودات، على ما  
أعلمناك.

#### • [هل يراد بالوجود ما حُسِّنَ به بالفعل؟]

فإن أراد هذا القائل بالوجود: ما حُسِّنَ به بالفعل، لزمه أن علمنا بل<sup>(٤)</sup>  
وعلم الله تعالى<sup>(٥)</sup> وصفاته، وكلّ ما حجبتنا عنه، غير موجود! وكفى بذلك  
ضلالة.

على أنّ قصده: إثبات شيء له مدخل عند الماتريدي، وحيث كانت

---

(١) كذاب، وفي أ: عن.

(٢) ب: والاختياريان.

(٣) ليست في ب.

(٤) ب: به.

(٥) زيادة من ب.

عدمية، فليس من العبد حيثنثذ شيء.

وأيضاً؛ حيث كانت ليست مخلوقة للعبد، كما أنّها ليست مخلوقة لله تعالى، فما معنى كونها مدخلاً ناشئاً من العبد؟!

وبالجملة هذا كلام لا يستقيم.

نعم، قد علمت أنّ بعضهم قال: توجيه الإرادة وصرفها ليس بجعل جاعل، وعلمت أنّه لا يخلصه كلّ الخلوّص من الجبر.

وقوله: (كما<sup>(١)</sup>) قال الأشعري حتى يرد عليه... إلخ)، قد علمت أنّ له مدخلاً عادياً، حتى عند الأشعري، وأنّ كونه سبباً<sup>(٢)</sup> صحيح، وأنّه مختار ظاهراً مجبور باطناً، وأنّه لا محذور في الجبر الباطني، بل هو لازم لغيره ولا بدّ كما وضّحناه.

وقول السائل: (فهل ما ذكر في المؤلف المذكور صحيح)، جوابه: أنّ بعضه صحيح، وبعضه غير صحيح، على ما تبين.

وقوله: (وما الفرق بين الماتريدي... إلخ)، قد علمت أنّه لا فرق، وأنّ الجزء الاختياري يصحّ تفسيره بتفاسير متعددة. وعلمت ما يتعلّق به على كلّ تفسير، من حيث الخلق والمحلّ.

### • [إرشاد السائل في كيفية السؤال]

وكان ينبغي لهذا السائل أن يسأل عن حقيقته أولاً ليتصوره، ثمّ يبحث عن أحكامه.

(١) ليست في ب.

(٢) ب: كاسباً.

وفي هذا القدر كفاية، لمن كان له قلب، أو ألقى السمع وهو شهيد  
وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم<sup>(١)</sup>.  
وكان الفراغ من هذه الرسالة يوم الجمعة ٧ شعبان سنة ١٣١٠ على  
يد أفقر العباد سعيد علي عثمان.

---

(١) ب: والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب  
العالمين.

## فهرس المحتويات

### العقد الجوهري

٥	مقدمة .....
٧	خلاصة مسألة أفعال العباد .....
٨	حجج أهل السنة .....
١٠	حجج المعتزلة والرد عليها .....
١٢	وجه التدقيق في مسألة خلق الأفعال والقدر .....
١٤	موضوع الرسالة وأهم مسائلها .....
١٧	ترجمة الشيخ خالد النقشبندي .....
١٧	اسمه .....
١٨	ولادته ووفاته .....
١٨	نبذة عن حياته وأحواله وفيها ذكر مشايخه وأهم تلامذته .....
٢٣	مؤلفاته .....
٢٥	سبب تأليف رسالة العقد الجوهري .....
٢٩	النسخ المعتمدة في تحقيق هذه الرسالة .....
٣٦	منهج تحقيق الرسالة .....
٣٩	النص المحقق .....
٤١	تحرير محل النزاع في مسألة الأفعال .....
٤١	تحرير المذاهب في مسألة أفعال العباد الاختيارية .....
٤٨	الدافع لكتابة الرسالة .....
٤٩	العزم المصمم .....
٤٩	العزم المصمم وجودي أو عدمي .....

٥٠	مناقشة ابن الهمام في العزم المصمم
٥٢	الأسباب التي دفعت ابن الهمام إلى هذا القول
٥٣	الجواب عن دوافع ابن الهمام لهذا القول
٥٣	قول الغزالي في مفهوم الكسب
٥٥	المراد بالعزم المصمم
٥٦	بطلان تنزيل مذهب الماتريدي على مذهب الأستاذ
٥٧	الرد على بعض الأقوال
٥٨	أسباب الاختلاف في تخريج الأقوال وتحريرها
٥٩	الفارق بين الشيخين من جهة الخوض في المسألة
٦١	المؤلف يجري في بحثه على مذهب السلف
٦١	الشروع في البحث في أصل المسألة
٦١	الإرادة الجزئية هي الكسب عند الماتريدية
٦٢	الإرادة الجزئية شرط أو سبب عادي
٦٢	وصف الفعل أمر اعتباري يجوز أن يترتب عليه أمر وجودي
٦٣	الرد على من زعم أن العدمي لا يكون أثراً للقدرة
٦٣	الفرق بين هذا القول وقول ابن الهمام
٦٥	الكسب عند الأشعري
٦٦	إشكالات على قول الأشعري
٦٦	الجواب عن الإشكالات
٦٧	الجبر في الإرادة لا يستلزم الجبر في الأفعال
٦٨	مشهور مذهب الأشعري القدرة غير مؤثرة بالفعل والقوة
٦٨	مبادئ الفعل الاختيارية البدنية الأربعة
٦٩	عدم التناقض بين الاضطرار في الاختيار، وكون العبد مختاراً

٦٩	التفصيل في الحُسْنِ والقُبْحِ .....
٧٣	الآمدي القدرة عند الأشعري مؤثرة بالقوة .....
٧٦	الغزالي فعل العبد بقدرة الله اختراعاً، وبقدرة العبد كسباً .....
٧٧	هل قول القاضي عين قول الماتريدية؟ .....
٧٨	تعليق على كلام السنوسي في نقل القول عن القاضي والأستاذ .....
٨٠	الرد على من صحَّح ما نقل عن الأستاذ .....
٨٠	لا يصح حمل مذهب الماتريدي على قول الأستاذ .....
٨١	تحرير ما اتفق فيه المذهبان .....
٨٣	تحرير ما اختلف فيه المذهبان .....
٨٤	تنبيهان .....
٨٤	تعليق نسبة القول للماتريدية غالباً لا للماتريدي .....
٨٥	نزاع الأفعال جارٍ في جميع أفعال الحيوانات .....

### مطلع النيرين

٩١	المقدمة .....
٩٥	ترجمة العلامة محمد الأمير الكبير .....
٩٧	أهم كتبه .....
٩٩	النسخ المعتمدة في هذه الطبعة .....
١٠٣	النصُّ المُحَقَّق .....
١٠٥	كلام للشيخ الصبان في حاشيته على جمع الجوامع .....
١٠٧	مقدمة فيها بيان سبب تأليف الرسالة .....
١٠٩	شعر للعلامة الأمير في مدح شيخه الإمام العدوي .....

- الإرادة مسبقة بالعلم التصوري لا التصديقي ..... ١٣٨
- النية والإرادة ..... ١٣٨
- ما الذي يكلف به العبد المعنى المصدري أو الحاصل بالمصدر؟ ..... ١٣٩
- الكسب يطلق على تعلق القدرة ..... ١٤٠
- فعل العبد تتعلق به قدرتان ..... ١٤٠
- الفرق بين الخالق والمكتسب ..... ١٤٠
- التولد في الكسب والتولد في الإيجاد والاختراع ..... ١٤١
- التحقيق أن الكسب تعلق الإرادة لا تعلق القدرة، ولا مجموعها ..... ١٤١
- الفرق بين الإرادة والاختيار ..... ١٤٤
- هل يكون الكسب بلا اختيار ..... ١٤٤
- الجزء الاختياري ..... ١٤٥
- هل أفعال الحيوانات جميعها على هذا التفصيل؟ ..... ١٤٧
- مناقشة كلام المؤلف محل السؤال ..... ١٤٨
- هل يراد بالوجود ما حُسَّ به بالفعل؟ ..... ١٥٠
- إرشاد السائل في كيفية السؤال ..... ١٥١

١١٣	بيان مفهوم القدرة وتعلقاتها .....
١١٣	أفراد تعلقات القدرة هي صفات الأفعال عند الأشعري .....
١١٤	معنى قدم صفات الأفعال عند الماتريدية .....
١١٥	وظيفة القدرة .....
١١٥	القدرة وتعلقها بالإعدام والإيجاد .....
١١٥	الأساس الذي يبنى عليه تعلق القدرة بالإعدام .....
١١٦	التحقيق في صفة البقاء .....
١١٧	الأحوال والاعتبارات .....
١١٧	أدلة القول بالحال .....
١١٩	القول بنفي الأحوال يسد باب التعليل والحدود والمقدمات الكلية .....
١٢٠	مناقشة هذا القول .....
١٢٠	تسمية الاعتبار بالوجه .....
١٢٠	أقسام الاعتباري .....
١٢٢	هل الاعتبارات ثابتة لا يخلق الله ؟ .....
١٢٣	القضاء والقدر .....
١٢٣	قدرة العبد .....
١٢٥	القول ببقاء الأعراض هو الصحيح .....
١٢٦	ذكر المذاهب في أفعال العبد .....
١٢٧	الكلام على مذهب الجويني في الأفعال .....
١٢٩	مذهب القدريّة في الأفعال .....
١٣٠	الاحتجاج بأنه لو لم يكن مؤثراً لم يجز تكليفه .....
١٣٥	الحقُّ العبد مجبور في صورة مختار .....
١٣٧	حاصل المسألة .....